

Distr.: General
4 June 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع السابع والثلاثون
أديس أبابا، ١١ و١٣ أيار/مايو ٢٠١٨
البند ٦ من جدول الأعمال
المسائل النظامية

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

المحتويات

٢.....	التوجه العام
١٠.....	البرنامج الفرعي ١ الاقتصاد الكلي والحوكمة
١٢.....	البرنامج الفرعي ٢ التكامل الإقليمي والتجارة
١٤.....	البرنامج الفرعي ٣ تنمية القطاع الخاص وتمويله
١٧.....	البرنامج الفرعي ٤ البيانات والإحصاءات
٢١.....	البرنامج الفرعي ٥ تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية
٢٤.....	البرنامج الفرعي ٦ الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية
٢٥.....	البرنامج الفرعي ٧ الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية
٣٨.....	البرنامج الفرعي ٨ التنمية الاقتصادية والتخطيط
٤٠.....	البرنامج الفرعي ٩ السياسات المتعلقة بالفقر والتفاوت والتنمية الاجتماعية
٤٣.....	المرفق
٤٣.....	الولايات التشريعية

التوجه العام

١٥- ١- يتمثل الهدف العام لهذه الخطة البرنامجية لفترة السنتين في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للجميع والمستدامة دعماً للتعجيل بالتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي في أفريقيا. ويتسق ذلك مع الأولويات والرؤية المبينة في خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق)، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ (FCCC/CP/2015/10/Add.1) والوثائق الختامية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى وما تم عقده من اتفاقات دولية.

١٥- ٢- وفي الدورة العادية الرابعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي خطة عام ٢٠٦٣، التي تحدد مسار التنمية في أفريقيا للسنوات الخمسين المقبلة. وهذه الخطة هي إطار قاري يستشرف آفاق المستقبل ويقوم على رؤية الاتحاد الأفريقي التي يراد من خلالها بناء أفريقيا متكاملة ومزدهرة تنعم بالسلام ويتولى مواطنوها زمام الأمور فيها وتمثل قوة ديناميكية على الساحة الدولية.

١٥- ٣- وتمثل خطة عام ٢٠٦٣ الإطار التوجيهي الذي اتخذته المنطقة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة عمل أديس أبابا تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة ٢٠٣٠ وتساهم في وسائل التنفيذ المنصوص عليها في هذا الصك. وهكذا تدعم المبادرات الثلاث بعضها بعضاً.

١٥- ٤- والولاية الرئيسية للبرنامج مستمدة من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي A٦٧١ (د-٢٥) الذي أنشأ المجلس بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قبل سنتين سنة مضت. وقد انبثقت ولايات أخرى عن الاتحاد الأفريقي ونتائج وقرارات المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية العالمية، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، الذي عقد عام ٢٠١٢.

١٥- ٥- وتشكل أيضاً القرارات المتخذة في الدورة الثامنة والأربعين لمؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، المعقود في أديس أبابا في آذار/مارس ٢٠١٥، الأساس لهذه الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وتشمل هذه القرارات القرار ٩٢٨ (د-٤٨) المتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية؛ والقرار ٩٢٩ (د-٤٨)، بشأن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ والقرار ٩٣٠ (د-٤٨) بشأن منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة؛ والقرار ٩٣١ (د-٤٨) بشأن ثورة البيانات والتنمية الإحصائية؛ والقرار ٩٣٤ (د-٤٨)

٤٨) بشأن برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للقرن ٢٠١٤-٢٠٢٤؛ والقرار ٩٣٥ (د-٤٨) بشأن أقل البلدان نمواً في أفريقيا. القرار ٨٨٩ (د-٤٤) المتعلق بالمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

١٥-٦ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، خلال الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، قامت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالتوقيع على إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويتضمن الإطار التزاماً باتخاذ مبادرات وبرامج مشتركة من أجل كفالة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ على الصعيدين الإقليمي والوطني تنفيذاً فعالاً، وتتبعها ورصدها والإبلاغ بشأنها. وقد حظي الإطار بالأولوية لدى قادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي باعتباره أداة برنامجية هامة لإدماج جميع الولايات القائمة التي تتطلب تنسيقاً وتعاوناً أقوى وأكثر فعالية بين المنظمتين.

١٥-٧ وبعد مرور عقد من الزمان على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تجد أفريقيا نفسها في بيئة جديدة فيما يخص الاقتصاد الكلي. فالبلدان التي كانت تجتذب قدراً هائلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر لم تعد تفعل ذلك. كما أن البلدان الأفريقية الغنية بالنفط التي استفادت من ارتفاع الأسعار شهدت انتكاسات اقتصادية خطيرة. وتعرض بيئة الاقتصاد الكلي هذه لمزيد من الضغوط بفعل التحولات التي طرأت على صعيد السياسات المحلية للاقتصادات الناشئة، مثل الصين، التي تعمل حالياً على اتباع سياسات جديدة متوازنة لدعم منظمي المشاريع المحليين. وقد تعافى النمو الاقتصادي في أفريقيا في عام ٢٠١٧، حيث بلغ ٣،٠ في المائة بعد أن كان عند مستوى ١،٧ في المائة في عام ٢٠١٦، أي أن أفريقيا شهدت انتعاشاً في نموها تجاوز نمو الانتعاش الاقتصادي العالمي الذي ارتفع من ٢،٤ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ٣،٠ في عام ٢٠١٧. بيد أن هذا الأداء النمو لا يزال أقل بكثير من مستوى النمو اللازم لإحداث التحول الهيكلي، أي ما لا يقل عن ١٠ في المائة.

١٥-٨ ويشار إلى أن نمط النمو الذي تشهده المنطقة حالياً ونوعيته يتركز شرائح كبيرة من السكان تزرع تحت وطأة الفقر والتهميش، لا سيما في المناطق الريفية وفي أطراف المدن الآخذة في التوسع. وترتفع معدلات الفقر (مقاسة باستخدام خط الفقر الدولي البالغ ١،٩٠ دولاراً يومياً) بشكل خاص وعلى نحو مستوطن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ٤١ في المائة في عام ٢٠١٣، مقابل ٤٥،٧ في عام ٢٠١٠^(١). وقد بلغت النسبة ١،٥ في المائة و ٢،٤ في المائة على التوالي في شمال أفريقيا (فيما عدا ليبيا، التي لا توجد بيانات بشأنها) خلال الفترة نفسها. وإلى جانب الفقر الضارب الجذور، فإن

(١) البنك الدولي، PovcalNet: أداة على شبكة الإنترنت لتحليل ورصد الفقر على الصعيد العالمي. يمكن الاطلاع عليه في الموقع: <http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povOnDemand.aspx>.

أوجه التفاوت وارتفاع معدلات النمو السكاني والافتقار إلى الوظائف تجعل مهمة القضاء على الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عملية تتسم بكثير من البطء. ولم يتجاوز الانخفاض في معدلات الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٣ نسبة ١٥ في المائة، في حين ارتفع العدد المطلق للأشخاص الذين يعيشون في الفقر من نحو ٢٨٠ مليون إلى ٣٨٩ مليون نسمة.^(١) وباستخدام مُعامل جيني، يُقدر معدل التفاوت في الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في ٢٠١١ بجوالي ٠،٤٣، وهو واحد من أعلى معدلات التفاوت في العالم^(٢). ومن ناحية أخرى فإن بطء وتيرة خفض معدلات الفقر فضلا عن التفاوتات العميقة والمستحكمة في جميع أنحاء القارة تفضي إلى آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية ويمكنها، على المدى الطويل، أن تقوض النمو الاقتصادي والإنتاجية وتطور الأسواق. كما أن هذه العوامل تُضعف الثقة في الحكومات والمؤسسات وتُهيئ الظروف لاندلاع النزاعات المفتوحة ووقوع الاضطرابات الاجتماعية، على نحو ما أثبتته التجربة التي عاشتها في الآونة الأخيرة بعض البلدان الأفريقية، لاسيما في شمال أفريقيا مع الربيع العربي. وفي نهاية المطاف، فإن الهدف هو ضمان أن تكون السياسات العامة أكثر شمولا وأكثر استجابة لاحتياجات الشباب والنساء.

١٥- ٩ ولكي تنمو أفريقيا وتسلك سبل التطور، لا بد لها من تنويع اقتصاداتها وإحداث تحول هيكلية فيها. فالهيكل الحالي للصادرات من البضائع، الذي تهيمن عليه السلع الأساسية الأولية وغير المجهزة، ليس بالهيكل المواتي لبلوغ مستوى التنمية المنشود. ويسود توافق على نحو متزايد في الآراء على الحاجة الملحة لضمان استدامة النمو وشموله للجميع وعلى ضرورة تنويع مصادر النمو للتخفيف من ضعف الاقتصادات الأفريقية إزاء الصدمات الداخلية والخارجية مثل التغيرات على صعيد الاستهلاك العالمي. ومن الأهمية بمكان اتباع السياسات الملائمة التي تعزز التحول الهيكلي من خلال التصنيع، وتعزيز الإنتاجية، والتنويع الاقتصادي والتكامل الإقليمي.

١٥- ١٠ وإذا أريد لأفريقيا أن تحقق النتائج المرجوة لخطتي عام ٢٠٦٣ و عام ٢٠٣٠ معا فمن الضروري إحداث تحول رئيسي في فهم بيئة الاقتصاد الكلي المعززة للنمو، ومعرفة كيفية التعامل معها وإيجادها من العدم. وهذا التغيير يجب أن يتناول

^(١) كاثلين بيغل وآخرون. (Poverty in a Rising Africa, (Washington, D.C., World Bank, 2016) يمكن الاطلاع عليه في الموقع:

<http://documents.worldbank.org/curated/en/949241467996692059/Poverty-in-a-rising-Africa>

Economic Commission for Africa and others, MDGs to Agenda 2063/SDGs – Transition Report (2016) (Addis Ababa, 2016)

^(٢) United Nations Development Programme, Regional Bureau for Africa, Income Inequality Trends in sub-Saharan Africa: Divergence, Determinants and Consequences (New York, 2017). Available at: <http://www.africa.undp.org/content/rba/en/home/library/reports/income-inequality-trends-in-sub-saharan-africa--divergence--dete.html>

العلاقة المتبادلة مع التنمية بما يتجاوز النظرة الضيقة التي تركز على تحقيق الاستقرار والنمو، وبحيث يكون مصمما في إطار منظور متكامل متعدد القطاعات.

١٥- ١١ ولا بد لأفريقيا أن تستخدم ما تمتلكه هي نفسها من موارد لكي تعالج إشكالات الاقتصاد الكلي التي تقوض النمو وتحول دون شموله واستدامته. فقدرة القارة على التعامل مع التحديات الجديدة والناشئة رهينة بقدرتها على تحقيق استقرار ونمو اقتصاداتها، لا سيما من خلال استغلال مواردها الذاتية. ولمواجهة هذا التحدي، يتعين على الحكومات الأفريقية أن تنشئ نظم حوكمة قوية، ومجهزة بما يلزم لتوفير دعم فعال لإدارة القطاع العام، وتعبئة الموارد المحلية، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وإصلاح السياسات الضريبية.

١٥- ١٢ وإذا أرادت البلدان الأفريقية الازدهار في بيئة عالمية دينامية ومتغيرة باستمرار، فمن الأهمية بمكان أن يكون لديها نظام حوكمة قوي بحيث لا يشك أحد في شرعية سلطة الدولة، وتسود إمكانية التنبؤ بما قد تقول إليه مختلف العوامل. فوجود مثل هذا النظام من شأنه أيضا أن يجعل أفريقيا قارة جذابة ينعم فيها الناس بالسعادة في العيش والعمل والاستثمار.

١٥- ١٣ وسيستمر دور القطاع الخاص في تمويل التنمية في أفريقيا في النمو. ويمكنه أن يوفر سبلا مبتكرة وفعالة لتزويد القارة بالهياكل الأساسية وغيرها من الحلول. وفوق هذا وذاك، يمكن لأفريقيا، من خلال حشد التمويل من القطاع الخاص، أن تستقطب بلايين الدولارات اللازمة لتسريع تنميتها، وذلك من خلال تنويع اقتصادها وتحسين القدرة التنافسية. وسيطلب ذلك تطوير أسواق متينة لرأس المال وتهيئة بيئة مواتية لتنمية القطاع الخاص، لا سيما في مجالات الأراضي والزراعة والطاقة وغيرها من قطاعات الهياكل الأساسية. وسيتم التركيز بشكل خاص على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والنساء المشتغلات بالأعمال الحرة. ومن الجوانب الهامة لتنمية القطاع الخاص توفير ما يكفي من مهارات وسياسات تخص سوق العمل. ويمكن لأفريقيا، إن هي استفادت من إمكانات القطاع الخاص، أن تحدث نقلة في مستويات إنتاج السلع والخدمات على السواء، وأن تنشئ اقتصادات مستدامة وتستحدث المزيد من فرص العمل بما يتيح للقارة جني فوائد العائد الديمغرافي.

١٥- ١٤ إن التزام الحكومات الأفريقية بخطة التكامل الإقليمي، كما يتجلى من خلال جملة تدابير منها إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووضع خطة العمل لتعزيز التجارة داخل أفريقيا، هو التزام يكفي لاجتذاب القطاع الخاص. وعلى العكس من ذلك، فإن برامج القارة واستراتيجياتها الإنمائية الرئيسية، بما في ذلك البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، وبرنامج تطوير الهياكل الأساسية في أفريقيا، وخطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا، توفر أطرا استراتيجية بالغة الأهمية لاجتذاب استثمارات القطاع

الخاص، والاستفادة لأقصى مدى من الإنتاج الاقتصادي وسد الفجوات الإنتاجية في الاقتصادات الأفريقية.

١٥- ١٥ وتشكل البيانات والإحصاءات عنصرا محوريا في عملية التنمية. وهناك توافق في الآراء بشأن التطلعات الإنمائية التي ينبغي أن تسعى أفريقيا لتحقيقها، على النحو المبين في خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولتنفيذ الخطتين المتكاملتين ورصدهما، هناك حاجة إلى نظام وهيكل فعال لسياسات البيانات لدعم العملية. وسيطلب الأمر قيام ثورة أفريقية في مجال البيانات لتشكيل العمود الفقري لعملية صنع القرار السياسي وتخطيط ومتابعة واستعراض الخطتين، وسيستلزم ذلك توافر موارد وقدرات معززة لجمع البيانات وتخزينها وإتاحتها للاطلاع وتحليلها بالاعتماد على نظم إحصائية قوية.

١٥- ١٦ واستنادا إلى التحليل السابق، ومع إيلاء الاعتبار اللازم للسياق الإنمائي للمنطقة ولمهام اللجنة الرئيسية، تسعى اللجنة إلى أن يشكل توجهها البرنامجي استمرارا للعمل الذي اضطلعت به في فترة السنتين ٢٠١٦ - ٢٠١٧، مع إضافة تحسينات جديدة تكفل الدعم الفعال لتنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وخطة عام ٢٠٦٣، وإطار التنفيذ الجديد المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لخطة ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن.

١٥- ١٧ وتتمحور رؤية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول تقديم أفكار وإجراءات لأفريقيا تتمتع بالتمكين وشاملة للجميع ومتحولة ومسترشدة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وتكمن الأوجه الأساسية الثلاثة للجنة في وظيفتها كمركز أبحاث، ووظيفتها بوصفها داعية إلى الاجتماعات، ووظيفتها التشغيلية.

١٥- ١٨ وحتى تتمكن اللجنة من تقديم رؤيتها، ستركز على التوجهات الاستراتيجية الخمسة التالية:

- (أ) تعزيز مكانتها باعتبارها مؤسسة معرفية رائدة من خلال تعزيز المسار المهني المعرفي للموظفين؛
- (ب) وضع الخيارات بالنسبة لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية للتعجيل بتحقيق التنويع الاقتصادي وإيجاد وظائف العمل؛
- (ج) إيجاد وتنفيذ أنماط تمويل مبتكرة للهياكل الأساسية والموارد البشرية والمادية والاجتماعية من أجل تحقيق التحول في أفريقيا؛
- (د) المساهمة بحلول للتحديات الإقليمية وتلك العابرة للحدود، مع التركيز على السلام والأمن الإدماج الاجتماعي باعتبارها روابط إنمائية هامة؛

(هـ) الدفاع عن موقف أفريقيا على الصعيد العالمي وإيجاد الحلول الإقليمية للمساهمة في حل مشكلات الحوكمة ذات البعد العالمي.

١٥- ١٩ وتهدف اللجنة إلى إقامة صلات قوية بين بيئة الاقتصاد الكلي وغيرها من القضايا الإنمائية الأساسية، مثل الفقر والتفاوت، ونمو القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي والتجارة، وتغير المناخ، والطاقة والموارد الطبيعية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والبيانات والإحصاءات. وستركز هذه القضايا على نظام حكم متين ونظام لتعبئة الموارد المحلية يكون بمثابة المحرك للنمو الاقتصادي الشامل للجميع والتنمية المستدامة.

١٥- ٢٠ وبناء على ذلك، سينصب تركيز اللجنة البرنامجي على دعم بيئة للاقتصاد الكلي تكون مواتية للنمو وتكمن أولوياتها الرئيسية في القضاء على الفقر، والتصدي لأوجه التفاوت، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتعجيل بالتكامل الاقتصادي والتجارة من خلال زيادة تنوع وتقوية المؤسسات، وتحسين الحوكمة، وتوثيق الارتباطات بين القطاعين العام والخاص. وستواصل اللجنة عملها الاستراتيجي لدعم تنفيذ المعلم التاريخي المتمثل في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وخطة العمل لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص ومساعي التمويل، ستركز اللجنة على تحسين البيئة العامة للأعمال التجارية والعمل على توحيد التشريعات في مجالات من قبيل مبادرة إنشاء سوق أفريقية واحدة للنقل الجوي، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي مؤخرًا؛ والمساعدة في تنظيم المشاريع، لا سيما تلك التي تنطوي على شراكة بين القطاعين العام والخاص؛ والاستفادة من دور القطاع الخاص عن طريق تعميق أسواق رأس المال، مع التركيز على آثارها على النساء والشباب. وسيشكل تقديم الدعم والمساعدة لتطوير منصات للطاقة الإقليمية، والهياكل الأساسية والخدمات عنصرًا هامًا لتحقيق النمو المتوازن. وستشمل سبل تحضير التصنيع في أفريقيا النهوض بخطط التنمية الاقتصادية الخضراء والزرقاء، مع التركيز على إدارة استدامة الموارد الطبيعية وتيسير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وسوف يعتمد وضع السياسات وتقييم التقدم المحرز على هيكل قوي للإحصاءات والبيانات المتاحة للمجتمع المدني والقطاع الخاص ومقرري السياسات على حد سواء.

١٥- ٢١ وتضيف اللجنة إلى مجالات عملها البرنامجي القطاع الخاص بوصفه عاملاً مساعداً على تحقيق النمو، كما أضافت مسائل الفقر والتفاوت باعتبارهما من قضايا الإدماج الاجتماعي الهامة التي إذا ما تركت دون معالجة، يمكنها أن تقوض الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحقيق النمو. وفيما يخص القطاع الخاص، سيتحقق ذلك من خلال العمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص لدعم سياسات سلاسل القيمة والتنوع، بما في ذلك تنمية المهارات، وتعميق التعاون مع القطاع الخاص في دعم وضع السياسات ورفدها بالمعلومات، ودعم القطاع العام في التفاوض مع القطاع الخاص

بشأن هيكله المشاريع، من بين جملة أنشطة أخرى، وإيجاد منبر للدعوة للحكومات والقطاع الخاص داخل القارة وخارجها.

١٥- ٢٢ وفيما يتعلق بمسائل الفقر والتفاوتات، ستمثل الخطوة الهامة الأولى في تحسين البيانات المتاحة لوضعي السياسات بشأن هاتين المسألتين. وينبغي تبادل أفضل الممارسات بشأن سياسات النمو الشامل للجميع داخل القارة مع التأكد في الوقت نفسه من أن السياسات المقترحة للاعتماد من جانب الاتحاد الأفريقي والجهات الأخرى سياسات غير تنازلية. وسيشكل تبادل الأدلة الجديدة بشأن جيوب التفاوت واستحداث نظام لرصد ظهورها جزءاً من هذه الخطة. وبالنظر إلى الضرورة الحتمية للشمول، من المهم أن تكون اللجنة مهيأة للعمل مع الدول الأعضاء في الجوانب التنظيمية والعملية لبناء الدولة من خلال نظم حوكمة قوية، ينبغي أن تشمل التركيز على البلدان التي تمر بمرحلة الصراع وما بعد الصراع، بغية بناء قدرتها على الصمود، مما يؤدي إلى منع المزيد من الأزمات.

١٥- ٢٣ وسيجري تصميم نظام وهندسة السياسة العامة للبيانات على نحو تضطلع فيه البيانات بدورها الكامل في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وستسعى اللجنة، في معرض الاضطلاع بمهامها، إلى إدماج البيانات المستمدة من مصادر جديدة مع البيانات التقليدية سعياً لإنتاج معلومات عالية الجودة تستخدم في تعزيز ورصد التنمية المستدامة للتأسيس عليها في صنع القرارات.

١٥- ٢٤ وستتمحور أولويات اللجنة البرنامجية حول البرامج الفرعية التسعة المترابطة والمتكاملة التالية: الاقتصاد الكلي والحوكمة؛ والتكامل الإقليمي والتجارة؛ وتنمية القطاع الخاص وتمويله؛ والبيانات والإحصاءات؛ وتغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية؛ والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية؛ والتنمية الاقتصادية والتخطيط؛ والفقر والتفاوت والسياسة الاجتماعية.

١٥- ٢٥ وستخصص المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة في مجالات مختارة، للتأكد من أن الشواغل ذات الأولوية والتحديات الإنمائية التي تواجهها الدول الأعضاء في مناطقها دون الإقليمية يجري التصدي لها على النحو المناسب.

١٥- ٢٦ وستواصل تعزيز قدرات المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وموارده سعياً لتمكينه من تقديم ما يلزم من تدريب ودعم سياسي لتنفيذ الدول الأعضاء لخطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣.

١٥- ٢٧ وستتم مواصلة طرائق التنفيذ مع دور اللجنة بوصفها مجمع فكر مختص بالسياسات العامة يوفر البحوث وتحليلات السياسات المتعددة القطاعات التي تقوم على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة؛ وبوصفها كيان يتولى تنظيم المنتديات الحكومية الدولية مثل منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة، بغرض تيسير تبادل الحلول،

والتعلم من الأقران وإسماع صوت القارة الموحد على الصعيد العالمي دعماً لخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣؛ وكمقدم لخدمات تنمية القدرات، بما يشمل دعم الدول الأعضاء في سعيها إلى الوفاء بالاتفاقات والمعاهدات والقواعد والمعايير الدولية، وتعزيز الدعوة في مجال السياسات وبناء توافق الآراء وتطوير خدمات الدعم التقني والخدمات الاستشارية في مجال السياسات.

١٥- ٢٨ وستنجز اللجنة ما تقتضيه هذه الأدوار من خلال إجراء تحليلات اقتصادية واجتماعية لرصد وتتبع ما تحرزه أفريقيا من تقدم في الوفاء بالتزاماتها العالمية والإقليمية؛ وعبر صياغة توصيات ومبادئ توجيهية ومعايير في مجال السياسة العامة دعماً للحوار السياسي؛ وتنظيم حوار سياسي لتيسير بناء توافق الآراء واتخاذ مواقف إقليمية موحدة بشأن القضايا الرئيسية؛ وتقديم المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات في شكل خدمات استشارية وتدريب لنشر أفضل الممارسات. وستستمر اللجنة في كفاءة إنجاز نواتج عالية الجودة وعميقة الأثر، وستحقق ذلك من خلال النهوض بمعاييرها وإجراءاتها المتعلقة بضمان الجودة طبقاً لسياساتها في مجال التحقق من الجودة.

١٥- ٢٩ وسيظل للشراكات الاستراتيجية دور محوري في تنفيذ البرنامج. وستساعد استراتيجية اللجنة المنقحة في مجال الشراكات، التي تتماشى مع توجهاتها الجديدة، في تسخير مواطن القوة النسبية لديها لإشراك طائفة واسعة من الشركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها لتعظيم تأثير عملها.

١٥- ٣٠ وفي سياق تحقيق مزيد من الاتساق والفعالية داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية دعماً لأهداف التنمية المستدامة، بما يتماشى مع إصلاحات المنظمة في إطار صلاحيات الأمين العام. وستشارك اللجنة في أعمال مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. وستسعى أيضاً إلى تعزيز التفاعل مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون مع فريق الأمم المتحدة الإنمائي. وسيستمر التنسيق والتعاون مع فريق الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد الإقليمي من خلال الاستفادة من هيئات منها آليات التنسيق الإقليمية ودون الإقليمية التي تدعو إليها الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وعلى الصعيد الوطني، ستعمل اللجنة عن كثب مع نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، تنفيذاً لبيان التعاون بين فريق الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، ستواصل اللجنة تنسيق تعاونها عن كثب مع اللجان الإقليمية الأخرى لبلورة مبادرات مشتركة، مثل مبادرة السلامة على الطرق، وتنسيق المنظورات بغية تعزيز البعد الإقليمي للتنمية العالمية والتعاون بين بلدان الجنوب.

١٥- ٣١ وستواصل اللجنة الاستفادة من الشراكة الاستراتيجية القائمة مع مؤسستين أفريقيتين أخريين، هما مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي،

دعماً لخطتي عام ٢٠٣٠ و عام ٢٠٦٣. وسوف تقوم اللجنة بتسخير هذه الشراكة في دعم إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ الخطتين، بالتعاون الوثيق مع إطار الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشترك لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الدوليين، في مجالات من قبيل استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وستعمل اللجنة على تعميق شراكاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، وكذلك مع المصارف المركزية، والجامعات، ومراكز الفكر، والمؤسسات البحثية الأخرى، والمجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص في الدفع قدماً بأهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣.

١٥-٣٢ وكجزء من الجهود المبذولة باستمرار لتعزيز الفعالية التنظيمية والإنمائية والأثر، كلفت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بإجراء استعراض هيكلي ووظيفي للمؤسسة. وقد أنجزت عملية تقييم ومسح شاملة لاستعراض المواهب. وسوف تستند اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على إطار المساءلة البرنامجي القائم، بما في ذلك لوحة متابعة إدارة الأداء التنفيذي وسياسة تقييم لرصد النتائج. وقد صُممت كلتا الآليتين من أجل استعراض ما يحرز من تقدم وإنجازات في بيئة قائمة على النتائج، ومن الآن فصاعداً، ستستفيدان من مرفق نظام أوموجا لتحليل المعلومات المتعلقة بالأعمال. وقد تم استعراض الإطار المنطقي الوارد تحت كل برنامج فرعي وصقله بما يجعل مؤشرات الإنجاز قابلة بقدر أكبر للقياس الكمي وبما يعكس التوجه الاستراتيجي الجديد للجنة.

البرنامج الفرعي ١

الاقتصاد الكلي والحوكمة

هدف المنظمة: تسريع وتيرة التحول الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع في أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستخدم نماذج الاقتصاد الكلي، وعلى تصميم وتنفيذ ورصد الخطط التنبؤ الخاصة باللجنة وأدواتها لتخطيط وتحليل والاستراتيجيات الإنمائية التي تعزز النمو الشامل والتنمية الاقتصادية الكلي في تصميم وتنفيذ ورصد سياسات المستدامة والتحول الهيكلي وخطط الاقتصاد الكلي المراعية للمنظور الجنساني	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التنبؤ وتحليل (أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستخدم نماذج الاقتصاد الكلي، وعلى تصميم وتنفيذ ورصد الخطط التنبؤ الخاصة باللجنة وأدواتها لتخطيط وتحليل والاستراتيجيات الإنمائية التي تعزز النمو الشامل والتنمية الاقتصادية الكلي في تصميم وتنفيذ ورصد سياسات المستدامة والتحول الهيكلي وخطط الاقتصاد الكلي المراعية للمنظور الجنساني
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعبئة الموارد العامة المحلية والدولية على السواء، واعتماد استراتيجيات السياسات والاستراتيجيات التي توصي بها اللجنة الحوكمة الاقتصادية المحسنة، وإدارة القطاع العام، وتقديم الخدمات لتحقيق التنمية المستدامة والدولية، وإدارة الشؤون الاقتصادية، وإدارة القطاع العام	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعبئة الموارد العامة المحلية والدولية على السواء، واعتماد استراتيجيات السياسات والاستراتيجيات التي توصي بها اللجنة الحوكمة الاقتصادية المحسنة، وإدارة القطاع العام، وتقديم الخدمات لتحقيق التنمية المستدامة والدولية، وإدارة الشؤون الاقتصادية، وإدارة القطاع العام

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة سياسات (ج) زيادة عدد الدول الأعضاء وبرامج أجهزة الاتحاد وبرنامج الحوكمة الاقتصادية العامة وتنفيذها ورصدها؛ الأفريقي ومؤسساته التي تستخدم دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لاستعراض وتقييم ورصد التقدم المحرز في تعزيز الحوكمة الاقتصادية الرشيدة في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والمبادرات الأخرى

الاستراتيجية

١٥- ٣٣ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة الاقتصاد الكلي والحوكمة. وبالإضافة إلى معالجة الأولويات الرئيسية، على النحو المبين في التطلعين ١ و ٣ من خطة عام ٢٠٦٣، يهدف البرنامج الفرعي إلى الإسهام في تحقيق الأهداف ١ و ٨ و ١٦ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وستجري متابعة أهداف البرنامج الفرعي من خلال اتباع استراتيجية لبناء القدرات بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين.

١٥- ٣٤ ويتمثل الهدف العام لتدخلات بناء القدرات في تسريع وتيرة التحول الاقتصادي الشامل للجميع والمراعي للاعتبارات الجنسانية، بهدف تعزيز أعمال الأطر الإنمائية الرئيسية المتفق عليها دولياً من قبيل خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول). وعلى وجه الخصوص، سيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجالات التخطيط الإنمائي، وتحليل الاقتصاد الكلي والحوكمة الاقتصادية والمالية العامة.

١٥- ٣٥ وتتمثل الأهداف المحددة لاستراتيجية بناء القدرات أولاً في تعزيز تحليل السياسات ووضع السياسات القائمة على الأدلة؛ وثانياً في تعزيز ومتابعة واستعراض الأطر الإنمائية الإقليمية والعالمية؛ وثالثاً في تيسير وضع هيكل مؤسسي فعال؛ ورابعاً في تعزيز التنبؤ الخاص بالمؤشرات الإنمائية الرئيسية مثل المتغيرات المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي، وذلك لدعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مجال التخطيط الإنمائي.

١٥- ٣٦ وسيتم تحقيق تدخلات تنمية القدرات التي يقوم بها البرنامج الفرعي عن طريق توليد ونشر المنتجات المعرفية المتطورة؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى الهيئات الإقليمية والحكومات الوطنية؛ وتوفير منابر للحوار وتبادل الخبرات بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية. وستنفذ هذه الجهود بالشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأفريقية الأخرى وكيانات الأمم المتحدة المعنية.

١٥- ٣٧ ومن أجل دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنشيط عملها في مجال التخطيط، ستضطلع الشعبة بأنشطة وضع المعايير والتحليل في مجال التخطيط

للتنمية. وستستهدف البحوث دعم البلدان الأفريقية في صياغة أطر وطنية للتخطيط وتنفيذ تلك الأطر ومتابعتها، وتستند في مسعاها ذلك إلى أدوات عملية وتسترشد بصنع السياسات القائم على الأدلة.

١٥- ٣٨ وستكفل الاستراتيجية مواصلة أفريقيا إحراز تقدم صوب تحقيق الحوكمة الاقتصادية الجيدة لدعم خططها الإنمائية، بما في ذلك عبر تعزيز السياسات والبرامج الهادفة لتحسين الكفاءة في إدارة القطاع العام وتعزيز طابعها التشاركي. وستركز الاستراتيجية على البحوث وبناء القدرات لتعزيز الحوكمة الاقتصادية الجيدة في أفريقيا؛ وعلى تحسين سياسات إدارة المالية العامة وشؤون الميزانية والاستثمارات العامة واستثمارات الميزانية والسياسات التنظيمية على المستويين الوطني والمحلي؛ وتنفيذ ممارسات إدارية تقوم على أساس النتائج في دورة السياسات العامة.

١٥- ٣٩ وسيقدم البرنامج الفرعي الدعم التقني المباشر إلى عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من أجل تعزيز إمساك أفريقيا بزمام خطة التنمية الأفريقية وقيادتها. وفي هذا السياق، سوف يقوم البرنامج بزيادة المساعدة التي يقدمها إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران.

البرنامج الفرعي ٢ التكامل الإقليمي والتجارة

هدف المنظمة: تحقيق التعاون والتكامل الإقليميين على نحو فعال في ما بين الدول الأعضاء لمواجهة تحديات التحول الهيكلي في أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة
(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تستعين بالسياسات التي تقترحها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تصميم برامج تتعلق بالتنوع، ومؤسسات الأسواق وسلاسل القيمة الإقليمية مع مراعاة الأبعاد الجنسانية ذات الصلة	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المصممة لتعميق الأسواق الإقليمية والتعجيل بعملية التصنيع
'٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تدرج التصنيع في سياساتها الإنمائية الوطنية وأطر التخطيط	(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع سياسات وبرامج في مجالي التجارة في ما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية وتنفيذها ورصدها
(ب) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تنفذ وترصد سياسات لتعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية واجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية والاستثمارات الأفريقية العابرة للحدود	

'٢' زيادة عدد الدول الأعضاء المشاركة في مناطق التجارة الحرة الإقليمية، بما في ذلك مناطق التجارة الحرة التابعة للجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحادات الجمركية والنقدية التي تمكنت من مواءمة سياساتها التجارية بما يحقق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية (ج) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الإقليمية والمؤسسات الأفريقية التي تتلقى خدمات الدولية على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بالتحويل الهيكلي في أفريقيا إلى أفريقيا على صياغة وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج الداعمة للأولويات والخطط الإنمائية في أفريقيا والإبلاغ عنها

الاستراتيجية

١٥ - ٤٠ تقع المسؤولية الفنية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التكامل الإقليمي والتجارة. وفي سبيل التصدي للتحديات المتعلقة باستحداث الوظائف، والقضاء على الفقر، والقيود من جانب العرض، وتنويع الاقتصاد، والتسيير الوظيفي للأسواق الإقليمية وتدني القدرات والاستثمارات في مجالي التجارة في ما بين البلدان الأفريقية والتجارة الخارجية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إطار خطة التحويل في أفريقيا، سيركز هذا البرنامج الفرعي على البحوث التحليلية القائمة على الأدلة، وعلى توفير الخدمات الاستشارية، وبناء توافق الآراء في ما بين الدول الأعضاء، وذلك من أجل التأثير على السياسات المتعلقة بالتحويل الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا. وسيجرى هذا العمل في إطار خطتي عام ٢٠٣٠ و عام ٢٠٦٣ مع التركيز بصفة خاصة على النهوض بالأهداف ٨ و ٩ و ١٠ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة وفي إطار الاستجابة للقضايا المستجدة التي تهم أفريقيا. وفي معرض قيامها بذلك، ستسعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لضمان الاتساق مع البرنامج الفرعي ٢ من الجزء الرابع بالباب ١١ من ميزانية الأمم المتحدة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بشأن التنسيق الإقليمي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ودعمها لها.

١٥ - ٤١ وسعياً لتسريع عملية التصنيع، سيعمل البرنامج الفرعي على وضع ونشر أدوات وصكوك ومبادئ توجيهية خاصة بالسياسة العامة وسيساعد على بناء قدرات الدول الأعضاء على تحديد الفرص المتاحة من أجل التنويع، وإضافة القيمة وتطوير مجموعات للصناعة التحويلية والتصنيع تدعم خطة العمل للتعميل بالتنمية الصناعية في أفريقيا. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضاً على دمج التوصيات المنبثقة عن بحوث اللجنة الاقتصادية بشأن التصنيع في السياسات الإنمائية والأطر التخطيطية للجنة.

١٥- ٤٢ وسيُعزّز البرنامج الفرعي قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج المتصلة بمجال التجارة فيما ما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية، وتهيئة بيئة ملائمة لتعميق التكامل الإقليمي. وسيواصل تزويد الدول الأعضاء بالدعم في مجالات التحليل وبناء القدرات وغير ذلك من أشكال الدعم والتحفيز في سياق خطط الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وخلال المرحلة السابقة والتالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والمسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية وغيرها من المسائل المتصلة بالتجارة الثنائية والمتعددة الأطراف. وسيقدم أيضا الدعم التقني إلى الدول الأعضاء في المنطقة من أجل كفاءة اتساق سياسات التجارة والتصنيع ومواءمة سياسات التجارة والتصنيع مع خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣.

١٥- ٤٣ وسيعمل البرنامج الفرعي على دعم جهود الجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي لمعالجة الاختناقات التي تواجهها المؤسسات الإقليمية والبرامج الإقليمية، بهدف تعزيز قدرتها التقنية وتمكينها من تنفيذ برامجها. وبالنظر إلى الدور الذي تؤديه المؤسسات في تحرير إمكانات الأسواق الإقليمية، سيدعم البرنامج الفرعي الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من خلال تحليل السياسات العامة، وتطوير القدرات ودراسات الحالات الفردية في التعامل مع القوى الحاسمة التي تحدد القدرات الوظيفية للأسواق الإقليمية، بما في ذلك مسائل من قبيل المعايير والقواعد، وسياسة المنافسة، وتيسير الاستثمار، والملكية الفكرية.

١٥- ٤٤ وسيكفل البرنامج الفرعي إدراج الأبعاد الجنسانية في مجالات عمله وأن تراعي أنشطة بناء القدرات بشكل مكثف الاستراتيجيات والهيكل العامة التي تعتمد عليها اللجنة في مجال بناء القدرات.

البرنامج الفرعي ٣ تنمية القطاع الخاص وتمويله

هدف المنظمة: تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتحول في أفريقيا في إطار خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ عن طريق تعزيز دور القطاع الخاص وموارده

مؤشرات النجاح	الإنجازات المتوقعة من الأمانة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تعمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن السياسات المقترحة لتحسين تصنيفات بيئة الأعمال التجارية العالمية على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة أثرها على مزاوي الأعمال الحرة من بين النساء والشباب،	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية مع التركيز بوجه خاص على السياسات المتعلقة بالزراعة والأراضي

واجتذاب الاستثمارات في مجالات الزراعة والأراضي والطاقة والصحة والهيكل الأساسية

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات التي تعزز التمويل المبتكر من أجل تطوير أسواق رأس المال لدعم تنمية القطاع الخاص وجذب الاستثمارات

(ب) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية العاملة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعميق تنمية أسواق رأس المال من خلال تصميم السياسات أو تنفيذ اللوائح المواتية للمضي في تعميق الأسواق المالية، بما في ذلك في مجالي الإيجار والتمويل الرقمي، والتأمين، وصناديق المعاشات التقاعدية، من أجل حشد الاستثمار الطويل الأجل للطاقة المتجددة والهيكل الأساسية والقطاعات الاجتماعية

'٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستخدم آليات التمويل المبتكرة للاستفادة من الموارد الإضافية للاستثمار، ولا سيما فيما يخص تمويل الطاقة والهيكل الأساسية، بما في ذلك استخدام أطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك تمويل الخدمات الاجتماعية مثل الصحة

'٣' زيادة عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت سياسات فعالة في مجال الطاقة وخططا لزيادة سبل الحصول على الطاقة، بما في ذلك في المجتمعات الريفية

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى زيادة استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية والطاقة والخدمات، مما يؤدي إلى توفير المزيد من الهياكل الأساسية، وإيجاد فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي

(ج) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تضع وتنفذ، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، سياسات وبرامج تُفضي إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الهياكل الأساسية، والمشاريع في الطاقة والخدمات

'٢' زيادة عدد البلدان التي لديها أطر موحدة للشراكة بين القطاعين العام والخاص، تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة في عدد متزايد من القطاعات، بما في ذلك التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الاستراتيجية

١٥-٤٥ تقع المسؤولية الفنية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة تنمية القطاع الخاص وتمويله. وسيسعى البرنامج الفرعي إلى زيادة حصة التمويل من القطاع الخاص في الاقتصاد الأفريقي، أولاً، من خلال تحسين البيئة المواتية للأعمال التجارية، والمواءمة بين اللوائح والترويج لمناصرة القطاع الخاص في أفريقيا على الصعيد

الوطني والإقليمي والعالمي؛ وثانياً، من خلال العمل مع الحكومات على ضمان توفر البنية التحتية الأساسية لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، إلى جانب موارد الطاقة والهيكل الأساسية والخدمات الفعالة والميسورة التكلفة والجيدة التنظيم بالقدر الكافي لاجتذاب القطاع الخاص؛ وثالثاً، عن طريق تعميق الهياكل المالية وتنمية أسواق رأس المال لزيادة مجتمعات المدخرات والاستثمارات واستقطاب المزيد من رؤوس الأموال الاستثمارية. وسيجري التركيز على تشجيع ظهور الشركات الرائدة التي تملكها النساء في مشاريع مشتركة يمكنها المنافسة في سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية والعالمية. وبنفس القدر من الأهمية ستكون الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات الإقليمية وتعزيز القطاع المالي من خلال تحسين هيكل الحوكمة والأطر التنظيمية والمؤسسية للمؤسسات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، ستجرى البحوث في مجال السياسات القائمة على الأدلة دعماً للجهود المتزايدة التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وستسهم نواتج البرنامج الفرعي هذه في تحقيق الأهداف ١ و ٤ و ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ و ١٢، بطرق مترابطة ومتداخلة.

١٥-٤٦ وفي مجال الزراعة، سيجري التركيز على تشجيع التحول الزراعي من خلال تطوير منتجات معرفية عن الزراعة الذكية والمستدامة وسلاسل القيمة الزراعية الإقليمية التي تقوم على النهوض بالأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية. وسيركز البرنامج الفرعي بوجه خاص على السياسات اللازمة لتحسين بيئة الأعمال التجارية ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك المؤسسات التجارية التي تقودها نساء، وصغار المزارعين من خلال البرامج الوطنية للموردين وغير ذلك من الاستراتيجيات ذات الصلة.

١٥-٤٧ وفيما يتعلق بسياسة الأراضي وعلاقتها بالأعمال التجارية، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل تنفيذ الإعلان الصادر بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، الذي اعتمده الدورة العادية الثالثة عشرة للاتحاد الأفريقي في سرت، ليبيا، في ٢٠٠٩، وذلك من خلال الدعوة إلى إدراج مسألة الأراضي في خطة تنمية أفريقيا وفي استراتيجيات وبرامج المنظمات القارية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى.

١٥-٤٨ وفي مجال الطاقة، والهيكل الأساسية والخدمات، سيركز البرنامج الفرعي على النهوض ببرنامج عمل القارة الوارد في شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية لعام ٢٠١٧-٢٠٢٧ وأيضاً الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة ٧، و ١١ و ١٤. ويتمثل المغزى الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي في تهيئة الإطار التنظيمي لأسواق الهياكل الأساسية الموحدة في مجالات الطاقة والنقل، بما في ذلك السكك الحديدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية اجتذاب المزيد من مشاركة القطاع الخاص في هذه المجالات. وسوف يركز العمل على الهياكل الإقليمية

لضمان توافر الحجم المطلوب لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية ومن أجل زيادة فرص نجاح المشاريع وفرص الحصول على التمويل.

١٥-٤٩ ولا يزال تمويل التنمية في أفريقيا تكتنفه الكثير من المشاكل بسبب الافتقار إلى وسائل التمويل الكافية. وسيقدم هذا البرنامج الفرعي، الذي يستند إلى خطة عمل أديس أبابا، وإجراءات تمويل التنمية، الدعم إلى البلدان، والمناطق دون الإقليمية والقارة برمتها لتطوير المناور الإقليمية لتمويل التنمية في أفريقيا من خلال الأدوات المبتكرة مثل توظيف سندات الدين، وتطوير الأسواق الثانوية لسندات الشركات والمناخ وأهداف التنمية المستدامة، وغيرها من أدوات التمويل المستدام ذات الصلة لمعالجة الافتقار إلى فرص الحصول على التمويل.

البرنامج الفرعي ٤

البيانات والإحصاءات

هدف المنظمة: تحسين إعداد بيانات وإحصاءات عالية الجودة، ونشرها، واستخدامها في إطار خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة
(أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي قامت بوضع استراتيجية إحصائية كجزء من خطتها الوطنية للتنمية المستدامة	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج البيانات والإحصاءات المفصلة ذات البعد الجنساني، ونشرها واستخدامها من أجل تيسير وضع السياسات القائمة على الأدلة وتخطيطها وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها
'٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تنتج إحصاءات وتبلغ بشأنها في ثلاثة مجالات على الأقل من المجالات الإحصائية، لكي تُستخدم في رصد تنفيذ خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣، على أن تتضمن تصنيفا مناسباً	
'٣' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تنتج إحصاءات عن الأحوال المدنية على أساس نظام التسجيل المدني	
'٤' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تجري تعدادات بحلول عام ٢٠٢٥ بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	
'٥' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ وتطبقه لتجميع الإحصاءات الاقتصادية والحسابات القومية	

٦' زيادة عدد الدول الأعضاء القادرة على اعتماد التكنولوجيا في إنتاج ونشر البيانات والإحصاءات

٧' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تنفذ خطط العمل المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية

٨' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تنتج بيانات وإحصاءات الهجرة باستخدام منهجيات ونظم حديثة

(ب) تحسين توافر الإحصاءات المنسقة في قواعد بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتعزيز الدعم المقدم للدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى إصدار ونشر بيانات وإحصاءات قابلة للمقارنة

(ب) "١" زيادة عدد الدول الأعضاء التي تملك نقطة بيانات واحدة على الأقل لـ ٥٠ في المائة من مجموعة المؤشرات الإقليمية لخطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ الواردة في قواعد بيانات اللجنة

٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي لديها قدرات معززة لإنتاج بيانات عالية الجودة ومتسقة تمثيا مع الأطر العالمية

٣' زيادة عدد الدول الأعضاء التي لديها إطار لضمان جودة البيانات

(ج) زيادة قدرة الدول الأعضاء على إنتاج البيانات والمعلومات والخدمات الجغرافية المكانية المحدثة واستخدامها لاتخاذ قرارات مبنية على الأدلة في أفريقيا

(ج) "١" زيادة عدد الدول الأعضاء التي تضع سياسات واستراتيجيات لدمج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعد مجموعات أساسية من البيانات الجغرافية المكانية، بما في ذلك المعاجم الجغرافية الوطنية وبيانات الحدود الإدارية الوطنية، وتوفرها للمستخدمين

الاستراتيجية

١٥ - ٥٠ تقع المسؤولية الفنية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المركز الأفريقي للإحصاءات. ويتضمن هذا البرنامج الفرعي إطار عمل على الصعيد الإقليمي لفترة السنتين مصمم لدعم وتشجيع الاستثمار في قدرات وعمليات النظم الإحصائية الوطنية. وقد صمم البرنامج الفرعي استجابة لتحديات البيانات الناشئة عن المبادرات الأفريقية والعالمية الأخيرة انطلاقا من الوعي بأن بقاء الأمور على حالها لم يعد خيارا مقبولا. فهناك حاجة إلى إحداث ثورة أفريقية في مجال البيانات ناشئة عن احتياجات البلدان الأفريقية، ومصممة خصيصا لتلبية الظروف الخاصة للقارة وما تواجهه من تحديات. فتحسين الإحصاءات سوف يشكل عنصرا أساسيا إذا ما

أريد لأفريقيا أن تنجح في الانتقال بشعوبها إلى حياة أفضل. فقد كانت الأولويات الأساسية، ولا تزال تتمثل في تلبية الاحتياجات في مجال البيانات الوطنية سعياً لتعزيز نمو الاقتصاد الوطني، والحد من الفقر والقضاء عليه، ودعم تصميم وتنفيذ البرامج الاجتماعية الرئيسية، وإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، والحفاظ على السلام والاستقرار. ومع نمو البلدان الأفريقية واكتساب سكانها براعة متزايدة في الوصول إلى البيانات واستعمالها، لا مفر من بروز طلبات جديدة، لم تكن في مجملها معروفة من قبل، للحصول على البيانات.

١٥- ٥١ وسعياً لبلوغ هدفها الشامل المتمثل في تعزيز قدرة النظم الإحصائية للبلدان الأفريقية على جمع إحصاءات أكثر وأفضل، وتصنيفها ونشرها واستخدامها لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، يطمح المركز الأفريقي للإحصاءات، أولاً، إلى تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء القارة من خلال زيادة فعالية وكفاءة العمليات الإحصائية في المجالات الرئيسية، وتحسين إمكانية الوصول إلى البيانات الإحصائية واستعمالها؛ ثانياً، لتحسين تنسيق ومواءمة الإحصاءات على الصعيد القاري من خلال وضع واعتماد معايير محسنة واستكشاف الابتكارات والأساليب المحسنة ومن خلال دعم وتحسين الاتصالات بين البلدان الأفريقية والنظام الإحصائي الدولي؛ وثالثاً، يطمح إلى زيادة التغطية والاستخدام للإحصاءات الأفريقية لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ واكتساب فهم أفضل لتعقيدات العمليات الإنمائية الأفريقية.

١٥- ٥٢ وسيركز عمل المركز الأفريقي للإحصاءات بشكل كبير على تنمية قدرات البلدان على إنتاج إحصاءات وبيانات جيدة النوعية تُعد في الوقت المناسب لقياس ورصد التقدم المحرز صوب تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبالنظر إلى الطابع المتعدد التخصصات للإحصاء، سيعمل المركز بالتعاون الوثيق مع سائر الشعب التابعة للجنة، بما في ذلك المكاتب دون الإقليمية. وتعد الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي ومكاتب الأمم المتحدة القطرية والجهات الأخرى أمراً في غاية الأهمية لنجاح هذا البرنامج.

١٥- ٥٣ وسيوسع البرنامج الفرعي إلى زيادة قدرات الدول الأعضاء على جمع واستخدام إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة ومتوائمة على مختلف مستويات التصنيف، بما في ذلك التصنيف على أساس الاعتبارات الجنسانية، وذلك أولاً لدعم العمليات المحسنة والقائمة على الأدلة في مجالات صنع القرارات السياسية والتخطيط وتنفيذ البرامج؛ وثانياً لرصد التقدم المحرز نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية؛ وثالثاً، لدعم مواءمة أساليب الأنشطة الإحصائية في مجالات التعداد، والتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، والدراسات الاستقصائية، والتصنيفات الاقتصادية وغير الاقتصادية، بما يتماشى مع المفاهيم والمعايير الدولية.

١٥- ٥٤ وسيقدم البرنامج الفرعي دعماً كافياً لما تبذله الدول الأعضاء من جهود لتحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك بإجراء تعدادات ودراسات استقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين بشكل سريع. وسيؤلى اهتمام خاص لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام البيانات الإدارية، وهي البيانات اللازمة لإعداد إحصاءات جنسانية، ولإجراءات تقديم الخدمات القائمة على الأدلة، ولرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيتم أيضاً تقديم الدعم في المجالات الإحصائية الناشئة من خلال أعمال تتعلق بالمنهجية. وتمثل إحدى الاستراتيجيات الرئيسية في دعم الدول الأعضاء لتلبية الطلب المتزايد لتوفير البيانات والإحصاءات في الوقت المناسب وبطريقة مجدية.

١٥- ٥٥ وسيواصل البرنامج الفرعي القيام بدور رائد في دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تصميم استراتيجياتها الإحصائية وتنفيذها في إطار خططها الوطنية للتنمية المستدامة من أجل تلبية احتياجات البيانات والإحصاءات المتعلقة بخطتي عام ٢٠٣٠ و٢٠٦٣ مع التركيز بشكل خاص على الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة. وسيواصل البرنامج أيضاً الاضطلاع بدوره في تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، التي تشدد على ضرورة توفير إحصاءات قابلة للمقارنة من أجل تحقيق التكامل الإقليمي. وسيجري بصورة مستمرة جمع بيانات إحصائية محسنة النوعية وقابلة للمقارنة لإثراء قاعدة البيانات الإحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وتحقيقاً لهذا الغرض، سيعمل البرنامج الفرعي مع المكاتب الإحصائية الوطنية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومكاتب اللجنة دون الإقليمية على تطبيق الممارسات الحديثة في جمع البيانات باستخدام الأدوات والأساليب التي تتيحها تكنولوجيا الاتصالات الحديثة لتيسير جمع البيانات.

١٥- ٥٦ وتمشياً مع الاتجاهات العالمية التي تجعل من الجغرافيا والإحصاءات أدوات تيسير للتحليلات المكانية والإدارة المكانية للمعلومات، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم للدول الأعضاء في مساعيها إلى تحسين التنسيق بين استراتيجياتها الوطنية لتنمية الإحصاءات والهياكل الأساسية الوطنية للبيانات المكانية، وإلى دمج أنظمة المعلومات الجغرافية وما يتعلق بها من تكنولوجيات في جميع مراحل العمليات الإحصائية ذات الصلة. وسيوسع البرنامج الفرعي نطاق مشاركته في مبادرات الأمم المتحدة العالمية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، وسيعمل مع المنظمات الوطنية المعنية برسم الخرائط بلورة موقف أفريقيا.

١٥- ٥٧ وستشمل الاستراتيجية أيضاً عملاً منهجياً، بما في ذلك إعداد كتيبات ومبادئ توجيهية؛ وتنفيذ مشاريع ميدانية؛ والتدريب؛ وحملات دعوية تتناول القضايا المؤسسية وتصميم الاستراتيجيات بشأن الإحصاءات؛ ونشر المعلومات والممارسات الفضلى؛ وتقديم المساعدة التقنية؛ وتعبئة الموارد. وسيتم التركيز بشكل خاص على

وضع أدلة لإنتاج إحصاءات متوائمة، ودعم الأفرقة العاملة الإحصائية التي تعنى بالمسائل المتصلة بمواءمة إحصاءات الأسعار؛ إحصاءات الحسابات القومية البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية؛ والتجارة والمالية العامة؛ الهياكل الأساسية والطاقة؛ والزراعة والأمن الغذائي؛ تعدادات السكان والمساكن؛ التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ وتعهّد قواعد البيانات؛ والعمل الدعوي والإرشاد؛ تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية في المكاتب الإحصائية الوطنية؛ وبناء المؤسسات.

البرنامج الفرعي ٥

تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية

هدف المنظمة: دعم الإدارة الفعالة للثروات الطبيعية في أفريقيا والحد من الآثار السلبية لتغير المناخ من خلال الانتقال إلى فترات التحول الخضراء والتنمية المتكيفة مع تغير المناخ

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة
(أ) زيادة عدد المبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية الرامية إلى تسخير التكنولوجيات الأساسية في عكس اتجاه استنفاد الموارد من أجل تنمية والابتكارات الجديدة لأغراض التنمية	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعزيز تسخير (أ) "١" زيادة عدد المبادرات الوطنية ودون ثروات الموارد الطبيعية، والتكنولوجيات الجديدة والهياكل الأساسية في عكس اتجاه استنفاد الموارد من أجل تنمية أفريقيا
'٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد سياسات أو أطر تنظيمية مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل إدارة ثرواتها من الموارد الطبيعية استناداً إلى بحوث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعملها في مجال الدعوة	'٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد سياسات أو أطر تنظيمية مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل إدارة ثرواتها من الموارد الطبيعية استناداً إلى بحوث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعملها في مجال الدعوة
'٣' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد سياسات مراعية للمنظور الجنساني في الإدارة السليمة والفعالة للموارد المتجددة واعتماد الخطط ذات الطابع العملي لانتهاج سبل الاقتصادات الخضراء والزراعة	'٣' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد سياسات مراعية للمنظور الجنساني في الإدارة السليمة والفعالة للموارد المتجددة واعتماد الخطط ذات الطابع العملي لانتهاج سبل الاقتصادات الخضراء والزراعة
'٤' زيادة عدد ما يتم تنفيذه، من بين التوصيات السياسية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات التكيف مع تغير المناخ والهياكل الأساسية، نتيجة للدعم التقني والاستشاري الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يخص الانتقال نحو إدارة النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية من خلال برامج محددة الأهداف	'٤' زيادة عدد ما يتم تنفيذه، من بين التوصيات السياسية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بتكنولوجيات التكيف مع تغير المناخ والهياكل الأساسية، نتيجة للدعم التقني والاستشاري الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فيما يخص الانتقال نحو إدارة النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية من خلال برامج محددة الأهداف
(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء التي صاغت أو نفذت إصلاحات سياسية تتسق مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تشجيع حضرة الاقتصاد في سياق التنمية المستدامة	(ب) تعزيز قدرات الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ إصلاحات سياسية لتشجيع حضرة الاقتصاد في سياق التنمية المستدامة

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجهات الأخرى (ج) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تلقت صاحبة المصلحة على صياغة وتنفيذ سياسات مساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأطلقت واستراتيجيات وأطر تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية على استراتيجيات ومبادرات سياسية لأغراض إدارة الموارد المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية، تراعي نحو يتسق مع الرؤية الأفريقية للتعدين الاعتبارات الجنسانية وتتسق مع الرؤية الأفريقية للتعدين

(د) تحسين قدرة الدول الأعضاء والجهات الأخرى (د) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي صاغت أو صاحبة المصلحة على تطبيق نُهج للتكيف مع تغير المناخ استعرضت أو نفذت أطرا سياسية شاملة للجميع وإدراجها في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها القطاعية من أجل تنفيذ ما تعزم تنفيذه من مساهمات مقررّة والوطنية الرئيسية للحدّ من ضعفها وتعزيز قدرتها على وطنيا فيما يتصل بالمناخ وغير ذلك من الإجراءات التي تتماشى مع اتفاق باريس نتيجة لدعم اللجنة

'٢' زيادة عدد النتائج المنبثقة عن بحوث تغير المناخ أو المبادرات الداعمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، وبناء قدرات المستفيدين وتعزيز بيئة مواتية لتعميم شواغل تغير المناخ في التخطيط وفي الممارسات، بفضل الدعم المقدم من اللجنة

الاستراتيجية

١٥- ٥٨ تقع المسؤولية الفنية عن تنفيذ البرنامج الفرعي على عاتق شعبة تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية. وقد صمم البرنامج الفرعي عن قصد ليكون برنامجا قائما على إيجاد الحلول، يهدف إلى تعزيز مساهمة الموارد الطبيعية كوسيلة لخلق الثروة وقناة من أجل تنويع الاقتصادات الأفريقية. يشكل تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية بعض نقاط التعزيز الحاسمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويرتبط بلوغ كثير من الأهداف بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لإيجاد النظم الإيكولوجية السليمة والصحية للاقتصادات والمجتمعات المعافاة. وسيسترشد عمل الشعبة بالأطر القارية مثل التطلع ١ من خطة عام ٢٠٦٣، والرؤية الأفريقية للتعدين، وسيتولى بصفة رئيسية الإسهام في الدفع قدما بتنفيذ الأهداف ٧ و٩ و١٢، و١٣، و١٤ و١٥ من أهداف التنمية المستدامة.

١٥- ٥٩ وبالنظر إلى الطابع الشامل الذي تتسم به أقسام مختلفة من البرنامج الفرعي، فسوف تتعاون الشعبة مع برامج فرعية أخرى في اللجنة في تنفيذ هذا البرنامج. وسيسترشد التوجه الاستراتيجي للبرنامج الفرعي بصفة رئيسية بخطتي عام ٢٠٣٠ و٢٠٦٣، واتفاق باريس المعتمد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية وإطار سيندائي للحد من مخاطر الكوارث. وسيركز البرنامج

الفرعي بوجه خاص على الاتفاقات المتصلة بتسخير التكنولوجيا والابتكار، والاستغلال الفعال لقطاع التعدين لفائدة التنمية المستدامة، وشق مسارات إنمائية مقاوِمة لتغير المناخ وقليلة الانبعاثات الكربونية، وتمكين المرأة في سياق إدماج المنظورات الجنسانية في عمل البرنامج الفرعي، والحدّ من الفقر، وكذلك على الشراكة العالمية من أجل التنمية. وسيعمل البرنامج الفرعي على الاستثمار في التكنولوجيا والابتكارات ذات الصلة بالانتقال نحو الاقتصادات الخضراء، مع الاعتراف بالدور الحاسم الذي يؤديه القطاع الخاص كأداة تمكينية للابتكار التكنولوجي وكمولّد للوظائف الخضراء.

١٥- ٦٠ وستركز الاستراتيجية على البحوث وتطوير السياسات والعمل التحليلي لدعم الدول الأعضاء في المجالات التالية: التشجيع على استخدام الابتكارات والنظم التكنولوجية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ وتطوير الموارد المعدنية في سياق الرؤية الأفريقية للتعدين؛ والدعوة إلى إجراء بحوث وتحليلات ذات أهمية بالنسبة للسياسات للاسترشاد بها في صياغة وتنفيذ السياسات الرامية إلى تشجيع خضرة الاقتصاد في سياق التنمية المستدامة والاستفادة إلى أقصى حد من ثروات الموارد الطبيعية في أفريقيا؛ ومساعدة الدول الأعضاء في التصدي لتحديات تغير المناخ في القطاعات الرئيسية ووضع الخطط والآليات الملائمة التي تعكس أولويات التنمية الوطنية وسياساتها واستراتيجياتها وبرامجها. وسيتم نشر النتائج وستحال التوصيات السياسية إلى الحكومات والهيئات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة.

١٥- ٦١ وسيجري عن طريق البرنامج الفرعي تعزيز الحوار السياسي وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في ما بين الجهات صاحبة المصلحة على الصّعد الإقليمي والوطني والمحلي، وذلك عن طريق المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية والمنابر الإلكترونية. وإضافة إلى ذلك، سيُدمع إنشاء شبكات وتشغيلها بهدف إنتاج المعارف وتحديثها وتعميمها. وسوف تشمل الاستراتيجية كذلك تقديم خدمات التعاون التقني مثل الدورات وحلقات العمل التدريبية المتخصصة.

١٥- ٦٢ وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز شراكاته على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية وغيرها من مؤسسات البحوث والمؤسسات المتخصصة الأفريقية وغير الأفريقية والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص لكي يستفيد منها في إنجاز أنشطته المختلفة. وستكمل هذه الشراكات الاستراتيجية القدرات الداخلية، وتساعد على حشد الخبرات، وتوسع نطاق البرنامج بحيث يشمل مختلف أرجاء القارة الأفريقية.

١٥- ٦٣ وإضافة إلى ذلك، سيكفل البرنامج الفرعي التعريف بعمله وإنجازاته الرئيسية على نطاق واسع من خلال التحديث والتطوير المستمرين لموقعه الشبكي وقواعد بياناته، وتوزيع منشوراته الرئيسية واستنتاجاته على نطاق واسع أثناء الفعاليات الدولية والمؤتمرات ذات الصلة، وكذلك من خلال المشاركة في المنتديات الرئيسية التي

تضم واضعي السياسات المعنيين والأكاديميين وأصحاب المصلحة الآخرين سواء داخل المنطقة أو خارجها.

البرنامج الفرعي ٦ الشؤون الجنسانية وتمكين المرأة

هدف المنظمة: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تعتمد سياسات ونهج وأدوات تناصرها اللجنة للحد من التفاوت بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والفتيات	(أ) رفع مستوى قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجال وضع وتنفيذ ورصد السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات
(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد سياسات ونهج وأدوات تناصرها اللجنة في مجال الاقتصاد الكلي والقطاعي للحد من التفاوت بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والفتيات	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تعميم المنظور الجنساني في سياسات وبرامج الاقتصاد الكلي والقطاعي

الاستراتيجية

١٥-٦٤ تقع المسؤولية الفنية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة الشؤون الجنسانية وقضايا الفقر والسياسة الاجتماعية. ويتمثل التركيز الاستراتيجي للبرنامج الفرعي في دعم وتسريع تحقيق التنمية المستدامة على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣ وخطة السنوات العشر الأولى لتنفيذها، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وسينصب التركيز بوجه خاص على الهدف رقم ٥ من أهداف التنمية المستدامة والتطلع رقم ٦ من تطلعات خطة عام ٢٠٦٣.

١٥-٦٥ والهدف الرئيسي للبرنامج الفرعي هو دعم الدول الأعضاء والأجهزة التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي في أنشطتها الرامية إلى تصميم وتنفيذ ورصد السياسات والبرامج والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وسعياً إلى تحقيق هذا الهدف، وسينصب التركيز بوجه خاص على معالجة المسائل الجنسانية في إطار سياسات الاقتصاد الكلي، والحد من التفاوت بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال التركيز على السياسات والبرامج القطاعية.

١٥- ٦٦ وسيعمل البرنامج الفرعي كذلك على تعزيز البحوث القائمة على الأدلة التي تسلط الضوء على آثار الفوارق القائمة بين الجنسين على النمو الاقتصادي وفعالية السياسات والتشريعات في الحد من التفاوت بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والفتيات. وبالتعاون مع المركز الأفريقي للإحصاء، سيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز الأدوات القائمة، بما في ذلك الدليل الأفريقي للمسائل الجنسانية والتنمية، واستحداث أدوات جديدة لدعم وتعزيز جمع وتحليل البيانات المراعية للاعتبارات الجنسانية والإحصاءات. وكجزء من ولايته، سيواصل البرنامج الفرعي رصد تنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من جانب الدول الأعضاء، بما في ذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بتعزيز التعاون داخل اللجنة لزيادة تعميم المنظور الجنساني في جميع نواتج اللجنة، بما في ذلك من خلال التدخلات في مجال تنمية القدرات ومؤشر تكافؤ الجنسين.

١٥- ٦٧ ومن أجل دعم تنفيذ أنشطتها، سيواصل البرنامج الفرعي تعزيز شراكاته مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزتها، مسترشدا بالاتفاق الإطارى للتعاون الإنمائي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، دعماً للتنمية المستدامة في أفريقيا ولخطة التحول، ومع مصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة من خلال آليات التشاور الإقليمية. وسيعمل أيضاً على تعزيز أنشطته المشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى ذات الصلة، والمنظمات الدولية ومراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص. وسيجري تمتين العلاقات القائمة مع شركاء التنمية، وستقام علاقات جديدة.

١٥- ٦٨ وستعزز التعاون الحالي فيما بين مختلف شعب اللجنة. وسيعمل البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع المكاتب دون الإقليمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا على كفاءة إدراج الأبعاد الجنسانية بشكل واضح في عمل اللجنة.

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ١

الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

هدف المنظمة: تحقيق التحول الهيكلي والتنمية المتوازنة من خلال تنفيذ بيئة مواتية لإيجاد فرص العمل للنساء والشباب في شمال أفريقيا

الإنجازات المتوقعة من الأمانة

مؤشرات الإنجاز

- (أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وخلق فرص العمل.
- (أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات السياسية والاقتصادية الإقليمية التي تستخدم التوصيات السياسية والاقتصادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل وضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وطنية لخلق فرص العمل تتسق مع متطلبات سوق العمل من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص
- (ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، تمشيا مع أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٦٣ مع إيلاء الاعتبار الواجب للشباب والمنظورات الجنسانية
- (ب) "١" زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية الاقتصادية الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لتعزيز التكامل الإقليمي، وتنفيذ ثورة البيانات والاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مع إيلاء الاعتبار الواجب للشباب والمنظورات الجنسانية
- '٢' زيادة عدد الدول الأعضاء في شمال أفريقيا، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية التي استهدفت عملية اعتماد أو تنفيذ الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأدواتها ومنهجياتها وخدماتها الاستشارية المتصلة بالعمل المعياري والتوجيهات المتعلقة بالسياسات العامة

الاستراتيجية

١٥-٦٩ تدرج الاستراتيجية العامة لهذا العنصر ضمن الخطط العالمية والإقليمية التي تشارك فيها الدول الأعضاء التي تلتزم بتعهدات من أجل تحقيق الأهداف والغايات وخطط العمل المتفق عليها. وسيدعم هذا العنصر سبعة بلدان من شمال أفريقيا (تونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا) في وضع تصور وتنفيذ سياسات وبرامج جيدة الصياغة من شأنها أن تدعم إيجاد فرص العمل والتنمية المتوازنة لتحقيق التحول الهيكلي بما يتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠، لا سيما الأهداف ٢ و ٤ و ٨ و ٩ و ١٧، والتطلع رقم ١ من تطلعات خطة عام ٢٠٦٣.

١٥-٧٠ ولا تزال البطالة، لاسيما بين الشباب والنساء، أحد الشواغل الرئيسية في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية. فقد بلغ معدل البطالة لدى الشباب في شمال أفريقيا ٣٠،٢٩ في المائة في عام ٢٠١٦، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي لا يتجاوز ١٣

في المائة. وتظل الفجوة في معدلات البطالة بين الرجال والنساء مرتفعة، لكل من البالغين والشباب، بمعدل ٤١ في المائة للشباب.

١٥- ٧١ وقد أطلق المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا مبادرة عن المهارات، والعمالة، والتنمية المتوازنة. ويهدف ذلك إلى توفير أعمال تحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسات وخدمات بناء القدرات اللازمة لتنفيذ عملية تشاركية لوضع استراتيجيات على الصعيدين الوطني والإقليمي تكون أكثر تركيزاً وموجهة نحو تلبية الاحتياجات من أجل إيجاد فرص العمل وتراعي الأبعاد الجنسانية والشباب. وستساعد الاستراتيجيات وخطة العمل البلدان الأعضاء في مواءمة البرامج التدريبية والتعليمية مع احتياجات سوق العمل، مع مراعاة الطلبات المتزايدة بسرعة على المهارات والوظائف المستقبلية الناشئة والحاجة إلى استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل. وبالعامل مع الشعب الفنية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، سينطلق المكتب دون الإقليمي من منظور العمالة عند التعامل مع دول المنطقة دون الإقليمية في المسائل المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، والتصنيع، وتنمية القطاع الخاص، والتكامل الإقليمي والاقتصاد الأخضر، وتمكين المرأة، والهجرة، والتعليم، والفقر، والتفاوت، والتنمية الاجتماعية.

١٥- ٧٢ وسيركز البرنامج أيضاً على التمويل من أجل التنمية، على النحو المتفق عليه في إطار خطة عمل أديس أبابا، وعلى تحسين سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية العامة، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أجل كفاءة النمو المستدام.

١٥- ٧٣ وستركز الاستراتيجية على تقديم المساعدة الفنية ذات الصلة إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في بناء قدراتها لدعم التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مع التركيز بوجه خاص على العمالة، وتنمية المهارات والتنمية المتوازنة، بهدف ضمان النمو الشامل للجميع، مع مراعاة تكافؤ الفرص للنساء والشباب.

١٥- ٧٤ وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم المساعدة إلى اتحاد المغرب العربي في تنفيذ خارطة الطريق لتحقيق مزيد من التكامل المغاربي، مع مراعاة التطورات الجديدة على صعيد القارة فيما يتعلق بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وخطة العمل لتعزيز التجارة داخل أفريقيا، مع التركيز على إيجاد فرص عمل جديدة للشباب والنساء. وستحظى مشاركة بلدان شمال أفريقيا في تنفيذ تدابير تيسير التجارة والمشاركة في الاتحاد الجمركي العربي بالدعم أيضاً من المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا. ويشمل ذلك تصميم سياسات أكثر اتساقاً وتنفيذها من أجل شفافية أكثر في العمليات والإجراءات دعماً للتجارة داخل المنطقة دون الإقليمية، ووضع آليات ونهج تمويل مبتكرة، بما في ذلك تعبئة الموارد المحلية، ووضع رؤية جديدة لإيجاد فرص العمل، بما في

ذلك التدابير الرامية إلى إدارة تدفقات الهجرة إلى المنطقة دون الإقليمية ومنها على حد سواء.

١٥- ٧٥ وسيتم التركيز بشكل خاص على بناء شبكات المعارف والمعلومات والمحافظة عليها من أجل الاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستخلصة التي جرى تعلمها في المنطقة وخارجها وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها. وسيواصل التعاون مع الشُّعب الفنية في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال تقديم المساعدة الفنية للجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في قضايا التنمية الإقليمية، والتعاون بين بلدان الجنوب. وسيعمل المكتب دون الإقليمي بشكل وثيق مع المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط من أجل تنظيم حلقات العمل التدريبية ذات الصلة لفائدة الدول الأعضاء.

١٥- ٧٦ وسيواصل المكتب دون الإقليمي العمل في شراكة وثيقة مع شعب اللجنة، ومع وكالات الأمم المتحدة على المستويات الوطنية، من خلال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، على الصُّعد الإقليمية، ومع الشركاء الإنمائيين ذوي الصلة الذين ينشطون في المنطقة دون الإقليمية. وبالتعاون مع آلية التنسيق دون الإقليمي، ستكون تحت تصرف المكتب أداة فعالة للتبادل المستمر للمعلومات وتعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية والجهات المعنية بالتنمية، بغية توفير دعم متماسك وفعال من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على الأولويات دون الإقليمية وتيسير التكامل دون الإقليمي. وسيعمل المكتب دون الإقليمي بشكل وثيق أيضاً مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة مثل القطاع الخاص والجامعات ومنظمات المجتمع المدني، وسيعزز الروابط مع العديد من مجامع الفكر في المنطقة دون الإقليمية بهدف تطوير العلاقات وإقامة الشبكات عبر القارة، مثلما كانت عليه الحال في الماضي من خلال الحوار المبتكر في إطار منتدى شمال أفريقيا للتنمية.

١٥- ٧٧ وستُدْمَج أنظمة ضمان الجودة والتقييم في مجمل عمل البرنامج من أجل مراقبة الجودة والتأثير، وسيجري تكييف استراتيجيته وفقاً لذلك.

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

هدف المنظمة: إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في غرب أفريقيا

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة غرب أفريقيا (أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات دون الإقليمية على إدماج تحديات الديناميات الاقتصادية الإقليمية بمساعدة من اللجنة الديمغرافية في عمليات وضع السياسات والتخطيط الاقتصادية لأفريقيا التي أدمجت تحديات الديناميات الديمغرافية في الخطط الإنمائية والسياسات الخاصة بكل منها.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية

(ب) زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية التي تصممها الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا وسائر المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية أو تنفيذها هذه الدول والكيانات، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية

٢ زيادة عدد الحوارات والمنتديات المتعلقة بالسياسات العامة دعماً للتحول الهيكلي في غرب أفريقيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية

الاستراتيجية

١٥- ٧٨ تقع مسؤولية تنفيذ هذا العنصر على عاتق المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا مسؤولية، وتشمل أعمال المكتب البلدان الخمسة عشر التالية: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكابو فيردي، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. وسيعمل العنصر، بالتنسيق الوثيق مع شعب اللجنة ومكاتبها الأخرى، وكذلك مع المؤسسات العاملة في مجال المسائل الديمغرافية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للعمل الجاري الذي تضطلع به اللجنة والاتحاد الأفريقي بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وسيكون هناك تركيز خاص على الهدفين ٨ و١٧ من أهداف التنمية المستدامة والتطلع رقم ٦ من تطلعات خطة عام ٢٠٦٣.

١٥-٧٩ وستركز استراتيجية التنفيذ على تقديم الدعم المناسب إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في سعيها إلى تحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطتي عام ٢٠٣٠ و عام ٢٠٦٣، بما في ذلك خطة التكامل في غرب أفريقيا (برنامج التنمية المجتمعية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبرنامج الاقتصادي الإقليمي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا)، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

١٥-٨٠ وستعزز استراتيجية العنصر مواصلة الجهود الرامية إلى تدعيم قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة سياسات وطنية متكاملة للتنمية تراعي التوجهات والعوامل الديموغرافية. وفي هذا الصدد، سينصب التركيز على ما يلي:

(أ) تعزيز التقدم القطري ودون الإقليمي والإقليمي نحو معالجة القضايا الديموغرافية التي تؤثر على الآفاق الإنمائية للدول الأعضاء؛

(ب) إشراك الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في الحوارات السياساتية الرفيعة المستوى والمناقشات المتعلقة بالديناميات الديموغرافية من أجل التنمية؛

(ج) بناء القدرات في مجال التخطيط الإنمائي واستخدام أدوات رصد المشاريع وتقييمها.

١٥-٨١ وسيعمل هذا العنصر أيضا على إقامة شراكات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرون، مثل مصرف التنمية الأفريقي، ومعهد التدريب والبحث الديموغرافيين، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والمنظمات الحكومية الدولية لغرب أفريقيا ذات الصلة. وستركز الاستراتيجية على الحوارات المتعلقة بالسياسات، وإنتاج ونشر ورقات السياسة العامة المستندة إلى أدلة وإلى مبادرات بناء القدرات في المجالات المواضيعية المتعلقة بالديناميات السكانية.

١٥-٨٢ وسيُنفذ العمل في إطار هذا العنصر بالتعاون مع الشعبة المعنية بالسياسات المتعلقة بالفقر والشؤون الجنسانية الاجتماعية، والمركز الأفريقي للإحصاءات والشعب الفنية الأخرى من خلال تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في جهودها الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية من أجل تحقيق النمو والتحول.

١٥-٨٣ وسيقتضي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بحلول عام ٢٠١٧، وتنفيذ التعريفات الجمركية الخارجية الموحدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ووضع خارطة طريق العملة الموحدة للجماعة ذاتها القيام بعمل تحليل محدد

لدعم بلدان غرب أفريقيا في استعداداتها وإجراءاتها. وستظل المسائل المتصلة بالعمليات الديموغرافية، والتوسع الحضري، والتنمية الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتصنيع والسلاسل المولدة للقيمة الزراعية، فضلاً عن المخاطر السياسية والأمنية، تشكل تحديات ماثلة أمام التنمية في غرب أفريقيا خلال فترة السنتين. وستظل تلك المسائل والتحديات تلقى الاهتمام الواجب في إطار البرنامج الفرعي من خلال عنصره المتعلق بالأنشطة دون الإقليمية.

١٥- ٨٤ وستناول العمل في إطار هذا العنصر قضايا أخرى ناشئة مثل تغير المناخ والهجرة الدولية والتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية، وذلك من خلال إقامة الشراكات الاستراتيجية وعلاقات التعاون الإقليمية بشكل مبتكر مع الدول الأعضاء ومؤسسات المعرفة والبحوث وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالتنمية، بما في ذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وستضطلع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بدور القيادة في تنفيذ البرنامج الفرعي.

١٥- ٨٥ وبالتزامن مع جهود المكتب دون الإقليمي لتعزيز علاقته مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واتحاد نهر مانو، سيواصل المكتب العمل عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى في إطار آلية معززة للتنسيق دون الإقليمي.

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

هدف المنظمة: إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في وسط أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي وضعت أفريقيا دون الإقليمية على تصميم وتنفيذ سياسات ونفذت استراتيجيات التنوع الاقتصادي التنوع الاقتصادي والإصلاحات التي تسهم في والتصنيع نتيجة للخدمات الفنية والاستشارية الإدماج الاجتماعي والتنمية العريضة القاعدة التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمستدامة.	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة وسط (أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي وضعت أفريقيا دون الإقليمية على تصميم وتنفيذ سياسات ونفذت استراتيجيات التنوع الاقتصادي التنوع الاقتصادي والإصلاحات التي تسهم في والتصنيع نتيجة للخدمات الفنية والاستشارية الإدماج الاجتماعي والتنمية العريضة القاعدة التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمستدامة.
(ب) زيادة عدد المبادرات التي (ب) '١' زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية تصممها الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية التي تصممها أو تنفذها الدول الأعضاء والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وسط أفريقيا وسائر المنظمات الحكومية الدولية دون الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وسائر الإقليمية أو تنفذها هذه الدول والكيانات، بمساعدة المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية أو	(ب) زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية التي (ب) '١' زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية تصممها الدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية التي تصممها أو تنفذها الدول الأعضاء والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وسط أفريقيا وسائر المنظمات الحكومية الدولية دون الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وسائر الإقليمية أو تنفذها هذه الدول والكيانات، بمساعدة المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية أو

من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز تنفيذها هذه الدول والكيانات، بمساعدة من التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي، مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل تعزيز إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية. التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية

٢' زيادة عدد منتديات الحوارات والسياسات العامة دعماً للتنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي في وسط أفريقيا، من خلال التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية.

الاستراتيجية

١٥- ٨٦ تقع مسؤولية تنفيذ هذا العنصر على عاتق المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا الذي يغطي البلدان السبعة التالية: تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو. وسيكون التنوع الاقتصادي مجال تخصص المكتب. وسوف ينفذ برنامج عمله بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومختلف شعب اللجنة وأصحاب المصلحة الآخرين. وستركز استراتيجية التنفيذ على تقديم تحليل السياسات، والدراسات التشخيصية للنمو، والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بهدف النهوض بخطتها للتنوع الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم المكتب الدعم إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية من أجل تضمين المبادرات الإقليمية والدولية من قبيل خطة عام ٢٠٣٠، وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) لخطة عام ٢٠٦٣، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وخطة العمل لتعزيز التجارة داخل أفريقيا و"توافق آراء دوالا" بشأن التنوع الاقتصادي في وسط أفريقيا، في استراتيجياتها الإنمائية، مع مراعاة المنظور الجنساني. وفيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ سيساهم عنصر وسط أفريقيا من البرنامج الفرعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٨ و ٩ و ١٢ و ١٧.

١٥- ٨٧ ومن خلال إصدار المنشورات غير المتكررة والدراسات المتخصصة ونماذج الاقتصاد الكلي ذات الصلة، سيقدم هذا العنصر للدول الأعضاء المشورة في مجال السياسات دعماً لخططها الإنمائية، مع التركيز على التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي. وستتضمن المنشورات البحوث والتحليلات والتنبؤات والمؤشرات والاتجاهات المتعلقة بمجموعة متنوعة من الإحصاءات بشأن النواتج، والتجارة، والإنتاجية، والتنمية القطاعية، والاقتصاد الكلي، والمتغيرات النقدية والمالية، والتحويلات المالية، والمتغيرات

الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية الأخرى. وسُحِّدَ فرص التحول الهيكلي وتقدّم التوصيات المناسبة وفقاً لذلك.

١٥- ٨٨ وستتضمن مساهمة المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا الأولويات التي حددتها الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في جهودها الرامية إلى تعزيز الانتعاش بعد انتهاء النزاع، والتكامل الإقليمي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وسيكون الدعم المقدم لتنفيذ "توافق آراء دوالا" وخطة النقل الرئيسية التوافقية لوسط أفريقيا وللجنة التوجيهية لمواءمة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا أمراً مهماً. وعلاوة على ذلك، سيساعد المكتب الدول الأعضاء في مواءمة خطتي عام ٢٠٦٣ و عام ٢٠٣٠ مع أطر التنمية الوطنية والإسهام في وضع منطقة التجارة الحرة القارية القارة الأفريقية موضع التنفيذ.

١٥- ٨٩ وبالإضافة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية ستتواصل الشراكات والتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، من خلال المشاركة في أنشطة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وآلية التنسيق دون الإقليمي، ومع مصرف التنمية الأفريقي والمصرف المركزي لدول وسط أفريقيا ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا.

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

هدف المنظمة: إحداث تحول هيكلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات (أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية على وضع الدولية التي تعتمد استراتيجيات المنطقة ونفذت استراتيجيات وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية سياسات مواتية لإنجاز هذه المنطقة نتيجة للدعم الأفريقية وتنفيذ السياسات المؤدية إلى إنجاز أهداف التقني والخدمات الاستشارية التي تقدمها اللجنة المنطقة الرامية إلى إنشاء سوق موحدة للسلع، الاقتصادية لأفريقيا. والخدمات وحركة الأشخاص من أجل تعميق التكامل الاقتصادي للقارة الأفريقية، وفقاً للرؤية الشاملة لأفريقيا المتمثلة في قارة أفريقية متكاملة يعمها الرخاء والسلم، المكرسة في خطة عام ٢٠٦٣.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية على وضع أطر إنمائية وتنفيذ وتنفيذها، بما في ذلك على الاقتصاد الأزرق.

(ب) '١' زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية التي تصممها أو تنفذها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية.

'٢' زيادة عدد منتديات السياسات والحوارات دعماً للأولويات الإنمائية دون الإقليمية في شرق أفريقيا

الاستراتيجية

١٥- ٩٠ تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا العنصر على عاتق المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، الذي يقدم خدمات للبلدان الأربعة عشر التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وجزر القمر، وجنوب السودان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومدغشقر. كما يغطي المكتب دون الإقليمي جماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، ولجنة المحيط الهندي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

١٥- ٩١ ويكمن مجال تخصص المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا في تعميق التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا. وفي سياق تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع مراعاة الولايات والأولويات دون الإقليمية الأخرى. وسينفذ المكتب برنامج عمله بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومختلف شعب اللجنة وأصحاب المصلحة الآخرين على كل المستويات. وستكون المبادرات دون الإقليمية والخدمات الاستشارية والتدخلات المصممة خصيصاً لبناء القدرات الوسيلة التي تُلبى من خلالها الحاجة إلى المساعدة التي تقدمها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وستشمل عملية التشخيص إجراء حوارات مخصصة رفيعة المستوى بشأن السياسات العامة على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

١٥- ٩٢ وستركز استراتيجية التنفيذ أولاً، على استخدام وتطبيق المنهجيات والأدوات والمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛ وثانياً، على الدراسات التقنية الهادفة إلى دعم المنطقة وخطط التكامل الإقليمي؛ وثالثاً، الموجزات القطرية التي تناول التحول الهيكلي والعمالة، والإنتاجية والمجتمع، وتحليل السياسات العامة، والدراسات المتخصصة والخدمات الاستشارية التي تهدف إلى تعزيز التحول

الهيكلية والنمو في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية؛ ورابعاً، على استخدام الأدوات التي وضعتها اللجنة من قبيل منشورها "اقتصاد أفريقيا الأزرق: دليل السياسات". وستساعد المساهمات التي يقدمها المكتب دون الإقليمي في تفعيل الأطر الرئيسية على الصعيد العالمي والقاري ودون الإقليمي والوطني، بما في ذلك أطر المنطقة، وخطتي عام ٢٠٣٠ و٢٠٦٣. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، فإن المكتب يهدف إلى المساهمة في تحقيق الأهداف ٨ و٩ و١٤ و١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

١٥-٩٣ وسيضطلع المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا بعمله مع طائفة متنوعة من المؤسسات صاحبة المصلحة، بغية تعظيم تأثير وأثر عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي.

العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

هدف المنظمة: تحقيق التحول الهيكلي من خلال التصنيع الشامل للجميع الذي يرمي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر والتفاوت في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية.

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة
(أ) "١" زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية التي شرعت في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والأنشطة والإصلاحات المتعلقة بالتصنيع الشامل للجميع والحد من الفقر والتفاوت في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية نتيجة الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية على تعزيز ووضع سياسات تصنيع شاملة للجميع وخطط وطنية وإقليمية وأطر مؤسسية ملائمة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
'٢' زيادة خطاب السياسة العامة وتحقيق توافق الآراء فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الدول الأعضاء والمؤسسات من غير الدول، بدعم فني من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وخدماتها الاستشارية بشأن التصنيع، والحد من الفقر والتفاوت وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع في الجنوب الأفريقي.	(ب) تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على تنفيذ الأولويات الإنمائية دون الإقليمية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية
(ب) "١" زيادة عدد المبادرات دون الإقليمية التي تضعها الدول الأعضاء والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وسائر المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية أو تنفذها هذه الدول والكيانات، بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل	

تعزيز التعاون والتكامل على الصعيد دون الإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية.

'٢' زيادة عدد منتديات الحوارات والسياسات العامة دعماً للتحويل الهيكلي في الجنوب الأفريقي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمنظورات الجنسانية

الاستراتيجية

١٥- ٩٤ تقع مسؤولية تنفيذ هذا العنصر على عاتق المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، الذي يوجد مقره في لوساكا. ويغطي المكتب البلدان الأحد عشر التالية: أنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا. ومن أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعزيز التصنيع والحد من الفقر والتفاوت، سيعمل المكتب على نحو وثيق مع شعبة سياسات الاقتصاد الكلي والحوكمة، وشعبة الشؤون الجنسانية وقضايا الفقر والسياسة الاجتماعية وشعب أخرى تابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في تقديم الخدمات الفنية والاستشارية إلى الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية في مجالات التصنيع والفقر والتفاوت لضمان التنمية الشاملة للجميع في المنطقة دون الإقليمية. وتشمل هذه المبادرات توفير المنتجات المعرفية الرئيسية، وتوضيح الخيارات السياساتية الرئيسية المتعلقة بتحقيق توافق الآراء بشأن المسائل الإنمائية الشاملة التي من شأنها أن تدعم الدول الأعضاء في عملية التحويل الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، سيعمل المكتب على تعزيز الروابط والتعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة دون الإقليمية، وهي: الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، دعماً لمبادراتها واستراتيجياتها في مجال التصنيع على أساس الأولويات والبرامج الإنمائية الرئيسية. وسيعمل أيضاً مع الجهات الفاعلة من غير الدول، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات البحثية والجامعات لتوفير تعميق فهم مستنير للقضايا الرئيسية والتحديات والآفاق والفرص المتاحة من أجل تيسير التصنيع، وسد فجوات الفقر والتفاوت، وتعزيز التحويل الاقتصادي في الجنوب الأفريقي.

١٥- ٩٥ وسيُنظَّم هذا العنصر اجتماعات لأفرقة الخبراء وحوارات سياساتية وسيقدم الدعم الفني والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وسائر المنظمات دون الإقليمية والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بهدف تحسين قدرتها على تصميم وتنفيذ المبادرات الرئيسية ذات الأولوية التي اعتمدت على الصعيد دون الإقليمي، وسيعمل على المسائل الإنمائية الاستراتيجية والمسائل الناشئة ذات الصلة بالتحويل الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. وسيشمل ذلك دعم البرامج والتدخلات التي

تم في إطار مجموعة المبادرات دون الإقليمية، مثل الاضطلاع بالعمل التحليلي الموجه نحو دعم تنفيذ أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات الاقتصادية الإقليمية في سياق آلية التنسيق دون الإقليمي، وتقديم الدعم الفني لعمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية والدول الأعضاء وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها إقليمياً ودولياً، بما في ذلك خطة عام ٢٠٦٣. وسيستعين المكتب دون الإقليمي بمنشآت مثل اجتماعات لجان الخبراء الحكومية الدولية، وحوارات السياسات العامة والمناسبات الخاصة باعتبار أنها تتيح الفرصة لتوعية الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية بهذه الالتزامات الإقليمية والعالمية في مجال التنمية والترويج لها. وبالإضافة إلى ذلك، سيعمل المكتب دون الإقليمي مع الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، لضمان مواءمة الخطط والأولويات وبرامج العمل والمبادرات الإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي مع الأهداف الواردة في خطتي عام ٢٠٦٣ و عام ٢٠٣٠. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، فإن المكتب يهدف إلى المساهمة في تحقيق الأهداف ٨ و ٩ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة.

١٥- ٩٦ ولتعزيز فعالية وتأثير تدخلات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأنشطتها في المنطقة دون الإقليمية، سيعزز المكتب دون الإقليمي الشراكات القائمة ويقدم شراكات جديدة مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات والمنظمات البحثية ومجامع الفكر العاملة في الجنوب الأفريقي. ومن العناصر الهامة للاستراتيجية تركيزها على إقامة شبكات للمعارف والمعلومات وتعهدها بالرعاية من أجل تسخير المعلومات ونشرها بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، سيواصل المكتب دون الإقليمي تحقيق حضور نشط في شبكات المعارف مثل شبكة تسخير المعرفة لأغراض التنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والحفاظ على هذا الحضور، متخذاً إياه استراتيجيةً لنشر المعرفة على نطاق أوسع في أوساط المعنيين بالسياسة العامة. وسيواصل المكتب دون الإقليمي الحفاظ على صلاته الوثيقة بمجالات العمل المواضيعية لجماعات الممارسين المهنيين الرئيسيين، باعتبار ذلك وسيلة فعالة للتواصل مع المؤسسات الشريكة والخبراء في مجال السياسة العامة من أجل الاستمرار في التعلم وتبادل أفضل الممارسات.

البرنامج الفرعي ٨

التنمية الاقتصادية والتخطيط

هدف المنظمة: تحسين إدارة القطاع العام والتخطيط الإنمائي دعماً للتحويل الهيكلي للدول الأعضاء

مؤشرات الإنجاز

الإنجازات المتوقعة من الأمانة

(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحسين التخطيط (أ) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد الإنمائي، بما في ذلك الرؤية الطويلة الأجل، وتصميم وتطبيق السياسات القطاعية والتخطيط الحضري والإقليمي. الاستراتيجية استناداً إلى المبادئ التوجيهية والتوصيات الناشئة عن تدخلات المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

'٢' زيادة عدد المشاركين الذين استجابوا للدراسات الاستقصائية ويقرون باستفادتهم بدرجة كبيرة من التدريب الذي حصلوا عليه في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في مجال التخطيط الإنمائي والإدارة العامة والإدارة القائمة على النتائج.

(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع واعتماد نُهج أفضل لصياغة السياسات الاقتصادية وإدارتها ورصدها وتقييمها. (ب) '١' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد أدوات ونُهج جديدة أو أفضل لوضع السياسات الاقتصادية وإدارتها وفقاً لتوصيات المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

'٢' زيادة عدد المشاركين الذين يُقرُّون بأنهم استفادوا من أنشطة التدريب الذي حصلوا عليه في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، والتي تهدف إلى تحسين عملهم المتعلق بوضع السياسات الاقتصادية وتنفيذها وتقييمها، مع التركيز بشدة على الجوانب الجنسانية.

الاستراتيجية

١٥-٩٧ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، الذي يقع مقره في داكار، وهو أحد فروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وذراعها التدريبية. وفي سياق خطة التحويل الهيكلي في أفريقيا التي تركز إلى أطر إنمائية رئيسية، من قبيل خطتي عام ٢٠٦٣ و عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، التي تعكف الدول الأعضاء على إدراجها في خططها الإنمائية، يحتفظ المعهد بأهمية دوره المحوري في مجال تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للبلدان الأفريقية من أجل تسريع التحويل على الصعيد القاري. وعلى الصعيد الاستراتيجي، يسعى

المعهد إلى المساهمة في بناء قدرات البلدان الأفريقية بحيث تتمكن بصورة مستقلة من استخدام أدوات التخطيط الإنمائي لتحقيق هدفها الأساسي المتعلق بالتحول الهيكلي لاقتصاداتها ومجتمعاتها. وعلى وجه الخصوص، يهدف المعهد إلى الإسهام في تحقيق الهدفين ٨ و ١٧ من أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التطلعات المحددة في خطة عام ٢٠٦٣.

١٥-٩٨ وفي سبيل ذلك، سيواصل المعهد الاستثمار بكثافة في توسيع نطاق أنشطته وبرامجه المتعلقة بتنمية القدرات والخدمات الاستشارية والحوار السياساتي التي تستهدف موظفي الحكومات الأفريقية ممن هم في منتصف حياتهم الوظيفية وكبار المسؤولين، لا سيما الجيل القادم من الموظفين الفنيين الأصغر سنا والموظفات، مع غيرهم من المساعدين الإنمائيين. وسيولي المعهد اهتماما كبيرا أيضاً للمطالب المقدمة من الدول الأعضاء والأولويات المحددة في الأطر الإنمائية الرئيسية المذكورة أعلاه التي توجّه التنمية في أفريقيا على الأمدين المتوسط والطويل. وستشمل أنشطة المعهد خلال فترة السنتين توفير التدريب الشامل وخدمات التعاون الفني للحكومات والجهات المعنية الأخرى، وإجراء البحوث التربوية التطبيقية واستحداث شبكات معرفة تربط بين الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما تلك المتعلقة بأداء القطاع العام في المنطقة. وسيواصل المعهد سعيه لكي يصبح أول مركز تدريب أفريقي في مجالات التخطيط والإدارة العامة من خلال وضع مبادرات جديدة وطرحها لتلبية احتياجات بعينها للدول الأعضاء.

١٥-٩٩ ومن أجل سد الفجوة بين البحوث المتعلقة بالسياسات وتوفير المعرفة، سيتعاون المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط بشكل وثيق مع الشعب والمكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها من الوكالات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل توسيع شراكاته العالمية، بما في ذلك التعاون مع الجامعات الأفريقية ومجامع الفكر، وذلك بهدف تعزيز قدرته على تقديم دورات لامركزية وبرامج لمنح درجة الماجستير في جميع أنحاء أفريقيا. وعلاوة على ذلك، سيتم توفير فرص التعلم بالسبل الإلكترونية للدول الأعضاء من أجل زيادة حجم البرامج ونطاقها ووجودها وأثارها، بالإضافة إلى نشر ثقافة التعلم المستمر وتحديد الأدوات. وسيجري استكشاف فرص للقيام بتدخلات مصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة في مجال بناء القدرات وتقديم المزيد من أنشطة التدريب وإعادة التدريب، وسوف تُبذل جهود من أجل إقامة علاقات تواصل بين المديرين والقيادات في القطاع العام والجهات الفاعلة في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وفي جميع الأنشطة التي يقدمها، سيكفل المعهد وصول عروضه في مجال التدريب إلى عدد أكبر من الموظفات عن طريق التوسع في نشر برنامجه للتدريب السنوي، وتشجيع الدول الأعضاء بشدة على ترشيح موظفات للمشاركة في تلك الدورات التدريبية، وتشجيع ممارسة التمييز الإيجابي عند الضرورة.

البرنامج الفرعي ٩

الفقر والتفاوت والسياسة الاجتماعية

هدف المنظمة: تحقيق تنمية بشرية واجتماعية شاملة ومنصفة ومستدامة في أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد ما تنادي به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين ونهج وأدوات للحد من الفقر والتفاوت.	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات التي تتصدى للفقر والتفاوت
(ب) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تعتمد السياسات المدعومة من قبل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المراعية للفوارق الجنسانية وكذلك النهج والوسائل الكفيلة بتحقيق التنمية الاجتماعية.	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع السياسات المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية وتنفيذها ورصدها.
(ج) زيادة عدد الدول الأعضاء التي تستعين بالمعارف والمعلومات التي تعدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل وضع وتنفيذ سياسات التوسع الحضري ورصدها دعماً للتخطيط الإنمائي الوطني، مع التركيز على مسألة المساواة بين الجنسين.	(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالتوسع الحضري وتنفيذها ورصدها.

الاستراتيجية

١٥ - ١٠٠ تقع مسؤولية تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة الشؤون الجنسانية وقضايا الفقر والسياسة الاجتماعية. ويتمثل التركيز الاستراتيجي لهذا البرنامج الفرعي في تقديم الدعم لتحقيق الرؤية العالمية للتنمية المستدامة على نحو ما ورد في خطتي عام ٢٠٣٠ وعام ٢٠٦٣ وخطة تنفيذ السنوات العشر الأولى المتصلة بها وخطة عمل أديس أبابا، والإسراع بوتيرة تحقق تلك الرؤية.

١٥ - ١٠١ وسيتمثل أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج الفرعي في دعم وضع وتنفيذ سياسات وبرامج واستراتيجيات وطنية ودون إقليمية ملائمة لتحقيق تنمية اجتماعية وبشرية مستدامة ومنصفة للجميع. وبشكل أكثر تحديداً، سيعمل على إنتاج المعارف والأدوات والنهج بوصفه مجمعا فكريا من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ ورصد السياسات الرامية إلى الحد من الفقر والتفاوت، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاستفادة من التوسع الحضري من أجل النمو الشامل للجميع والمنصف. وبذلك سيقوم شراكات وأوجه التأزر والتعاون ويعززها داخل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبينها وبين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، وكذلك المنظمات الدولية

والجماعات الاقتصادية الإقليمية ومجامع الفكر والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٥- ١٠٢ وباعتبار البحوث والأعمال التحليلية التي تقوم على البيانات المستمدة من واقع التجربة عنصراً من العناصر المهمة في استراتيجية شعبة الشؤون الجنسانية وقضايا الفقر والسياسة الاجتماعية الرامية إلى الحدّ من الفقر وتعزيز النمو الشامل للجميع في القارة، فستوفر هذه البحوث والأعمال التحليلية الدعم لرسم السياسات الوطنية ودون الإقليمية الملائمة فيما يخص العمالة، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الشباب والأمن التغذوي وتوفير الحماية الاجتماعية الكافية والاستثمارات. وعلاوة على ذلك، سيضع البرنامج الفرعي أدوات رصد لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل اتخاذ قرارات سياساتية مستنيرة بشأن الإدماج. وسيكمل أدوات الرصد هذه التركيزُ بشكل استراتيجي على أوجه التفاوت بجميع جوانبها والصلة بينها وبين النمو الشامل للجميع والمستدام، وتوفير مزيد من الدعم للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية في القارة في مساعيها إلى تنفيذ الأهداف والغايات والمؤشرات ذات الصلة.

١٥- ١٠٣ وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على المسائل المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية، بما في ذلك الديناميات السكانية، التي تسترشد بصورة استراتيجية بالالتزامات الإقليمية والعالمية. وستجرى البحوث في مجال السياسات، وسيتم توثيق أفضل الممارسات وتبادل المعارف، وذلك لدعم الدول الأعضاء في وضع السياسات والاستراتيجيات البشرية والاجتماعية وتنفيذها واستعراضها. وسيجري التشديد على الدور التنظيمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز التعاون الإقليمي وتحقيق توافق الآراء بشأن تسريع تنفيذ الالتزامات الدولية والإقليمية.

١٥- ١٠٤ وسيركز البرنامج الفرعي على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج التوسع الحضري في صميم خططها الإنمائية على الصعيد الوطني، باعتباره توجُّهاً كاسحاً مترابطاً وله آثاره على مختلف عناصر التحول الهيكلي. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيجتمع البرنامج الفرعي أدلةً وينتج معارف ويحقق توافقاً في الآراء بشأن دور التوسع الحضري بوصفه قوة دافعة للنمو والتحول الشاملين للجميع. وينطوي ذلك على استحداث معارف وأدوات ومبادئ توجيهية سياساتية من أجل تحليل دور التوسع الحضري المستدام في تحقيق النمو والتحول على الصعيدين الوطني والإقليمي، وإدماجه في صميم التخطيط الإنمائي على الصعيد الوطني، وكفالة رصده بدقة من خلال بيانات وإحصاءات موثوقة. وسيُراعى هذا العمل الخطة الحضرية العالمية الجديدة التي برزت أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في عام ٢٠١٦. وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على تعزيز التوسع الحضري من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة وتحسين التخطيط، وذلك من خلال العمل

مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة. وعلى وجه الخصوص، سيدعم الدول الأعضاء في تحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة وما يتصل به من غايات ومؤشرات.

المرفق

الولاية التشريعية

قرارات الجمعية العامة

الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	د-٢١/٢
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية	١٤٤/٥٧
التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي	٢٧٠/٥٧ باء
التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية	٢٢٠/٥٨
تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات	٢٦٩/٥٨
الأنشطة المضطلع بها خلال السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، والأعمال التحضيرية للعقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة لموارد المياه	٢٢٨/٥٩
الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥	١/٦٠
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	٢٢٢/٦٠
تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا	٢٣٤/٦١
التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر	٢١٥/٦٤
وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٢٢/٦٤
منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	٢٣٧/٦٤
حقوق الإنسان والفقر المدقع	٢١٤/٦٥
الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتها	٢٤٠/٦٥
التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي	٢٧٤/٦٥

برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠	٢٨٠/٦٥
المرأة والمشاركة في الحياة السياسية	١٣٠/٦٦
إعلان الأمم المتحدة للتثقيف والتدريب في ميدان حقوق الإنسان	١٣٧/٦٦
تمكين الناس والتنمية	٢٢٤/٦٦
الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٢٦/٦٧
تعزيز التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال حماية الطفل	١٤٥/٦٨
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإئتمانية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢٢٥/٦٨
متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٣٨/٦٨
إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية	٢٣٢/٦٩
خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية	٣١٣/٦٩
تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	١/٧٠
تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان	١٥٣/٧٠
الحق في التنمية	١٥٥/٧٠
العولمة وأثرها على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان	١٥٩/٧٠
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	١٨٤/٧٠
التجارة الدولية والتنمية	١٨٧/٧٠
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	١٩٢/٧٠
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة	١٩٨/٧٠
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	٢٠١/٧٠

دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢١١/٧٠
التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل	٢١٥/٧٠
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٨/٧٠
التدابير التعاونية الرامية إلى تقييم الآثار البيئية للنفايات الناتجة عن إغراق الدخائر الكيميائية في البحر وزيادة الوعي بتلك الآثار	٢٢٠/٧١
نحو إقامة شراكات عالمية: نهج قائم على المبادئ لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين	٢٢٤/٧٠
التعاون في ميدان التنمية الصناعية	٢٤٢/٧١
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢٤٤/٧١
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرانكوفونية	٢٨٩/٧١
تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها	٣١٥/٧١
تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان	١٦٩/٧٢
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً	٢٣١/٧٢
دور المرأة في التنمية	٢٣٤/٧٢

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها	٩/٢٠١٧
برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠	٢٨/٢٠١٧

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

السكان والأسرة والتنمية المستدامة	(٢٨-د)٧٤٨
تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وترشيد أنشطة الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية والمواءمة بين تلك الأنشطة	(٣١د)٨٢٢
تنفيذ خطة عام ٢٠٦٣: التخطيط والتعبئة والتمويل من أجل التنمية	(٤٨-د) ٩٢٨
المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية	(٤٨-د) ٩٢٩

- ٩٣٧(د-٤٩) إدراج خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ في الأطر وخطط العمل والبرامج الاستراتيجية الوطنية
- ٩٣٨(د-٤٩) رفع التقارير المتكاملة عن التنمية المستدامة ومتابعتها
- ٩٣٩(د-٤٩) منتدى أفريقيا الإقليمي للتنمية المستدامة
- ٩٤١(د-٤٩) تنظيم استعراض إقليمي أفريقي سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي بشأن المعلومات

البرنامج الفرعي ١ الاقتصاد الكلي والحوكمة

قرارات الجمعية العامة

- ١٨٠/٤٨ مباشرة الأعمال الحرة والتحول إلى القطاع الخاص من أجل النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة
- ١٩١/٥١ إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية
- ١٢٨/٥٤ تدابير مكافحة الفساد
- ١٩٧/٥٤ نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية
- ٤/٥٨ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- ٣٤/٦٠ الإدارة العامة والتنمية
- ١١٦/٦٤ سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي
- ١٢٣/٦٥ التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي
- ١٤٦/٦٥ الآليات الابتكارية لتمويل التنمية
- ١٦٩/٦٥ منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- ٢٨٦/٦٥ تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً
- ٣١٣/٦٥ متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية

طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية	٣١٤/٦٥
تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	٢٠٩/٦٦
المؤتمر الرابع للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً	٢١٣/٦٦
دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية	٢٥٦/٦٦
النظام المالي الدولي والتنمية	١٨٨/٧٠
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	١٩٠/٧٠
منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها	٣٦/٧١
القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية	٢١٦/٧١
<i>قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي</i>	
الإدارة العامة والتنمية	٣/٢٠٠٥
تشجيع العمالة الكاملة وتوفير العمل الكريم للجميع	١٨/٢٠٠٨
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٣٠/٢٠٠٧
تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محدّدة من مجالات الجريمة	٢٥/٢٠٠٩
متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	١١/٢٠١٤
<i>قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا</i>	
تعزيز تعبئة الموارد المحلية	٨٢٦ (د-٤٢)
الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	٨٦٥ (د-٤٢)
إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية	٨٧٦ (د-٤٣)
تسيير التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي	٨٧٩ (د-٤٤)
التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من أفريقيا	٨٩٦ (د-٤٥)
تمويل التنمية	٩١٦ (د-٤٥)
أقل البلدان نمواً في أفريقيا	٩٣٥ (د-٤٨)

البرنامج الفرعي ٢ التكامل الإقليمي والتجارة

قرارات الجمعية العامة

استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠١٥-٢٠٠٥	١٩٨/٦٤
السنة الدولية لتوفير الطاقة المستدامة للجميع	١٥١/٦٥
تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين	١١٥/٧٠
لعقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا (٢٠١٦-٢٠٢٥)	٢٩٣/٧٠
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	٣٢٠/٧١
الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	٢٠٤/٧٠
السلع الأساسية	٢٠٥/٧٢

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الربط القار بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق	١٢/٢٠١١
الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	١١/٢٠١٧

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨١٩ (د-٣١) تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا	
٨٤٧ (د-٤٠) مبادرة المعونة لصالح التجارة	
٨٦٧ (د-٤٣) تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا	
٨٩١ (د-٤٥) تعجيل التكامل الإقليمي وتعزيز التجارة الأفريقية البينية	
٩٠٧ (د-٤٦) التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة	
٩١٣ (د-٤٧) دور الطاقة المتجددة في تصنيع أفريقيا وتحولها الاقتصادي	
٩١٤ (د-٤٧) دليل التكامل الإقليمي الأفريقي	
٩٢٢ (د-٤٧) التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمقضية إلى التحول في أفريقيا	

٩٣٤(د-٤٨) برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤

[يضاف فرار عام ٢٠١٨ المتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية]

البرنامج الفرعي ٣ تنمية القطاع الخاص وتمويله

قرارات الجمعية العامة

متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي للتنمية لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)	١٩٣/٦٤
الآليات الابتكارية لتمويل التنمية	١٤٦/٦٥
طرائق عقد الحوار الخامس الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية	٣١٤/٦٤
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية	١٩٥/٦٦
تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٢١٥/٦٧
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	١٩٢/٧٠
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية المستدامة	١٩٨/٧٠
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	٢٢٤/٧٢
التنمية الزراعية والأمن الغذائي	٢٣٨/٧٢
تحسين السلامة على الطرق في العالم	٢٧١/٧٢

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٦٤/٢٠٠٤
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	١٠/٢٠٠٤

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا	٨١٩ (د-٣١)
من أجل تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا	٨٧٧ (د-٤٣)
التحول الزراعي لأغراض أفريقيا الصناعية	٩٢١ (د-٤٧)

البرنامج الفرعي ٤ الإحصاءات

قرارات الجمعية العامة

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	٦٨/٢٦١
إطار مرجعي جيوديسي عالمي الخدمة التنمية المستدامة	٦٩/٢٦٦
اليوم العالمي للإحصاء	٦٩/٢٨٢

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	٢١/٢٠١٣
البرنامج العالمي لتعداد السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠	١٠/٢٠١٥

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٤٩ (د-٤٠) الإحصاء وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا	
٨٨٢ (د-٤٤) تطبيق الميثاق الأفريقي للإحصاء والاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا	
٩١١ (د-٤٦) الإحصاءات وتطويرها	
٩٣١ (د-٤٨) ثورة البيانات والتنمية الإحصائية	

البرنامج الفرعي ٥

تنمية القدرات

قرارات الجمعية العامة

تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية

استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ	٨/٦٢
عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٢٠١/٦٤
تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٢٠٦/٦٤
إرساء ثقافة عالمية تكفل أمن الفضاء الإلكتروني وتقييم الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات	٢١١/٦٤
التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينو	١٥٨/٦٥

استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢٨٨/٦٩
متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	٢١٧/٧٢
حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة	٢١٩/٧٢
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢٢٠/٧٢
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية	٢٢٨/٧٢

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ

اعتماد اتفاق باريس CP.٢١/١

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات ٢١/٢٠١٧

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية ٢٢/٢٠١٧

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

دور رسم الخرائط والاستشعار من بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة ٧٥٨ (د-٢٨)

تعزيز تنمية شبكات المعلومات من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا ٧٦٦ (د-٢٨)

تعزيز نظم المعلومات بهدف تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة في أفريقيا ٧٨٩ (د-٢٩)

بناء نظم المعلومات السريعة في أفريقيا ٧٥٩ (د-٣٠)

الاستراتيجية وخطة العمل لتقييم الموارد المائية وتنميتها وإدارتها في أفريقيا ٨٠٠ (د-٣٠)

تنفيذ مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي ٨١٢ (د-٣٠)

المؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن العلم والتكنولوجيا ٨١٧ (د-٣١)

تعزيز تنمية واستغلال الموارد المعدنية في أفريقيا ٨١٨ (د-٣١)

- ٨٨٤ (د-٤٤) تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا
- ٨٨٧ (د-٤٤) تعزيز العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا
- ٩٠١ (د-٤٥) التشجيع على إقامة مجتمع ابتكاري لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا
- ٩١٩ (د-٤٧) الاقتصاد الأخضر والتحول الهيكلي في أفريقيا
- ٩٣٠ (د-٤٨) المنتدى الإقليمي الأفريقي المعني بالتنمية المستدامة

البرنامج الفرعي ٦

المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية

قرارات الجمعية العامة

- ١٦٧/٥٩ القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"
- ٢٤٨/٥٩ الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية
- ١٨٧/٦٥ تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة
- اليوم الدولي للأرامل ١٨٩/٦٥
- الاتجار بالنساء والفتيات ١٩٠/٦٥
- المرأة والمشاركة في الحياة السياسية ١٣٠/٦٦
- العنف الموجه ضد العاملات المهاجرات ١٣٠/٧٠
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ١٣١/٧٠
- متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ١٣٣/٧٠
- التصدّي لجرائم قتل النساء والفتيات بدافع جنساني ١٧٦/٧٠
- تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية ١٤٨/٧٢
- الطفلة ١٥٤/٧٢

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ١٢/١٩٩٨ النتائج التي اعتمدها لجنة مركز المرأة بشأن مجالات الاهتمام الأساسية المحددة في منهاج عمل بيجين
- ٤٤/٢٠٠٣ الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مساهمة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها
- ٤/٢٠٠٤ استعراض استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة
- ١٣/٢٠٠٩ مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
- ٥/٢٠١١ دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- ٩/٢٠١٧ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٩١٥ (د-٤٧) المبادرة الجديدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق القارة

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

قرارات الجمعية العامة

٥١/٦١ التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

٢٣٤/٦١ تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧/٢٠١١ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

٤٣/٢٠١١ تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٨٢٨ (د-٣٢) مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات: تعزيز الوجود دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٨٣٠ (MFC/A) إصلاح اللجان الإقليمية: العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا (قرار اعتمده لجنة المتابعة الوزارية أثناء اجتماعها الأول)
- ٨٧٤ (د-٤٣) تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة
- ٨٤٩ (د-٤٠) الإحصاءات وبناء القدرة الإحصائية في أفريقيا
- ٩٢٢ (د-٤٧) التصنيع لأغراض التنمية الشاملة للجميع والمقضية إلى التحول في أفريقيا
- ٩١٧ (د-٤٧) الموجزات القطرية
- [يضاف فرار عام ٢٠١٨ المتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية]

البرنامج الفرعي ٨

التخطيط والإدارة في مجال التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ١٣/٢٠١١ المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
- قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٧٩٩ (د-٣٠) تعزيز التنمية البشرية في أفريقيا
- ٨٥١ (د-٤٠) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
- ٨٧٥ (د-٤٣) إعادة تنظيم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط
- ٩٠٨ (د-٤٦) إعادة تركيز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإعادة ضبط أنشطتها من أجل دعم تحول أفريقيا الهيكلي
- ٩٤٢ (د-٤٩) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

البرنامج الفرعي ٩

السياسات المتعلقة بالفقر والتفاوت والشؤون الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

- ١٣٤/٦٤ إعلان سنة ٢٠١٠ دولية للشباب: الحوار والتفاهم

متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤	٢٣٤/٦٥
تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب	٢٦٧/٦٥
الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم	٣١٢/٦٥
الوثيقة الختامية لاجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة: سبل المضي قدماً: وضع خطة تنمية شاملة لمسائل الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده	٣/٦٨
تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي	١٢٦/٧٠
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	٢١٠/٧٠
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٨/٧٠
الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	د-٢/٢١
مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية	د-٢/٢٤
الهجرة الدولية والتنمية	٢٣٧/٧١
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٦٢/٧١
الخطة الحضرية الجديدة	٢٥٦/٧١
تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢٣٣/٧٢
متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	١٤٤/٧٢
دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية	١٤٣/٧٢
السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	١٤٦/٧٢
حماية المهاجرين	١٧٩/٧٢
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
الحملة العالمية للقضاء على الفقر	٤٢/٢٠٠١

٥٨/٢٠٠٤ نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة يرمي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نمواً

٢٧/٢٠٠٧ ملحق برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

٥/٢٠١٤ التشجيع على تمكين الناس في سياق القضاء على الفقر وكفالة الإدماج الاجتماعي وتوفير العمالة الكاملة وفرص العمل اللائق للجميع

١١/٢٠١٧ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٤٨ (د-٢٨) السكان والأسرة والتنمية المستدامة

٩٠٩ (د-٤٦) تحقيق العائد الديمغرافي في أفريقيا والاستفادة منه

٩٤٠ (د-٤٩) الهجرة الدولية في أفريقيا